



جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
University Ain Temouchent Belhadj Bouchaib



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب، ولاية عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص مالية مؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر "ل.م. د" في العلوم الاقتصادية

العنوان:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية
للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر
(دراسة حالة مديرية سونلغاز لولاية عين تموشنت)

من إعداد الطالبين:

محمد بن عبد السلام فاطمة الزهراء

تحت اشراف الاستاذ:

محمد بلمشري عويشة

قريش محمد

مذكرة مقدمة امام لجنة المناقشة المتكونة من:

رئيسا	جامعة عين تموشنت	بوغازي إسماعيل
مشرفا	جامعة عين تموشنت	قريش محمد
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	درويش عمار

السنة الجامعية: 20/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ



اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما
كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم
أكثرت من الدعوات والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان، وهي التي مشيت في
عروق لمي وقلبي ينبض بها
"أمي الغالية" أدام الله عليها صحتها ورعاها

إلى أعظم رجل في حياتي إلى من تواضع في الأرض حمد الله بكرة وأصيلا إلى الذي رباني فأحسن
تربيته وعلمني وهو مثلي الأعلى "أبي العزيز" أدامك الله تاجا فوق رأسي

حفظهما الله وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدا عنهم "إخوتي الأحبة"

إلى كل الأهل والأحباب وبالأخص الكتكوتات الصغيرات: مريم، صارة، رانيا

إلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

إلى صديقتي الوفية عويشة

فاطمة الزهراء



اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما
كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم
أكثرت من الدعوات والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان، وهي التي مشيت في
عروق نمي وقلبي ينبض بها

"أمي الغالية" أدام الله عليها صحتها ورعاها

إلى أعظم رجل في حياتي إلى من تواضع في الأرض حمد لله بكرة وأصيلا إلى الذي رباني فأحسن
تربيته وعلمني وهو مثلي الأعلى "أبي العزيز" أدامك الله تاجا فوق رأسي

حفظهما الله وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدا عنهم "إخوتي الأحبة"

شيماء، احمد، والياس

إلى كل الأهل والأحباب إلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

إلى صديقتي الوفية فاطمة الزهراء

عويشة



تشكرات

بداية أحمد الله عز وجل الذي منحني القوة والصبر ووفقتي لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "قريش محمد"

الذي أكن له احتراما، اعترافا مني بفضلته الكبير من خلال اشرافه على مذكرتنا والإرشادات والنصائح القيمة التي قدمها لي وأفادتني كثيرا في بحثي هذا.

إلى كل من أساتذتنا الكرام في كلية العلوم الاقتصادية دون استثناء

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رفيقة دربي عويشة التي كانت لي دعما وسندا في انجاز هذا العمل طالبة من المولى عز وجل أن ينفع به غيرنا

فالحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

فاطمة الزهراء





تشكرات

بداية أحمد الله عز وجل الذي منحني القوة والصبر ووفقتي لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "قريش محمد"

الذي أكن له احتراما، اعترافا مني بفضلته الكبير من خلال اشرافه على مذكرتنا والإرشادات والنصائح القيمة التي قدمها لي وأفادتني كثيرا في بحثي هذا.

إلى كل من أساتذتنا الكرام في كلية العلوم الاقتصادية دون استثناء

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رفيقة دربي فاطمة الزهراء التي كانت لي دعما وسندا في انجاز هذا العمل طالبة من المولى عز وجل أن ينفع به غيرنا

فالحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

عويشة



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

الإهداء

التشكرات

IV..... قائمة الجداول

VII قائمة الأشكال

VIII قائمة الملاحق

IX..... الملخص

أ - و مقدمة العامة

أ الإشكالية

أ فرضيات البحث

ب أهمية الدراسة

ب اهداف الدراسة

ب أسباب اختيار الموضوع

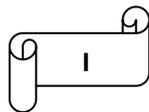
ج حدود الدراسة

ج صعوبات الدراسة

ج المنهج المستخدم

ج مصادر جمع المعلومات

د الدراسات السابقة



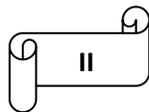
هيكل الدراسة و

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- 01..... مقدمة الفصل
- 02..... المبحث الأول: نظرة شاملة عن التحليل المالي
- 02..... المطلب الأول: دوافع ظهور التحليل المالي
- 03..... المطلب الثاني: التحليل المالي مفهومه ومقوماته
- 05..... المطلب الثالث: خصائص وأهمية التحليل المالي
- 07..... المبحث الثاني: أنواع التحليل المالي وادواته، أهدافه ومحدداته
- 07..... المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
- 09..... المطلب الثاني أهداف وأدوات التحليل المالي
- 13..... المطلب الثالث: معايير التحليل المالي ومحدداته
- 16..... المبحث الثالث: التحليل المالي داخل المؤسسة
- 16..... المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
- 18..... المطلب الثاني: مميزات ومؤهلات المحلل المالي
- 21..... المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي
- 25..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

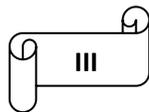
- 26..... مقدمة الفصل الثاني



27.....	المبحث الأول: المعلومات المالية.
27.....	المطلب الأول: مفهوم معلومات المالية.
28.....	المطلب الثاني: أهمية المعلومات المالية.
29.....	المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية.
31.....	المبحث الثاني: مصادر المعلومة المالية.
31.....	المطلب الأول: الميزانية.
48.....	المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.
52.....	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة.
56.....	المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
56.....	المطلب الأول: تحليل المردودية الاقتصادية.
57.....	المطلب الثاني: تحليل المردودية المالية وأثر الرافعة المالية.
59.....	المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.
63.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت

64.....	مقدمة الفصل الثالث.
65.....	المبحث الأول: مدخل تعريفى لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت
65.....	-المطلب الأول: بطاقة فنية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت.
67.....	-المطلب الثاني: اهداف ومهام مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت.
68.....	- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت



76.....	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.....
76	-المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المفصلة.....
83.....	-المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة.....
84.....	-المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترات (2017-2018-2019).....
88	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية
88.....	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية
91.....	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية والمرد وديات
93	المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج (2017-2018-2019)
96.....	خلاصة الفصل.....
97.....	الخاتمة العامة.....
99.....	قائمة المراجع.....
102.....	الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	الميزانية الوظيفية	الجدول رقم (02-01)
46	الميزانية الاقتصادية	الجدول رقم (02-02)
48	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	الجدول رقم (02-03)
51	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	الجدول رقم (02-04)
54	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	الجدول رقم (02-05)
55	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	الجدول رقم (02-06)
76	الميزانية 2017 الأصول	الجدول رقم (03-07)
77	الميزانية 2017 الخصوم	الجدول رقم (03-08)
78	الميزانية 2018 الاصول	جدول رقم (03-09)
79	الميزانية 2018 الخصوم	جدول رقم (03-10)
80	الميزانية 2019 الاصول	جدول رقم (03-11)
82	الميزانية 2019 الخصوم	جدول رقم (03-12)
83	ميزانية مختصرة جانب الأصول (2019-2018-2017)	جدول رقم (03-13)
83	ميزانية مختصرة جانب الخصوم (2019-2018-2017)	جدول رقم (03-14)
84	جدول حساب النتائج لسنة 2017-2016	جدول رقم (03-15)
86	جدول حساب النتائج لسنة 2018-2017	جدول رقم (03-16)

87	جدول حساب النتائج لسنة 2019-2018	جدول رقم (03-17)
88	حساب رأسمال العامل الصافي	جدول رقم (03-18)
89	حساب رأسمال العامل الخاص	جدول رقم (03-19)
89	حساب رأسمال العامل الاجنبي	جدول رقم (03-20)
90	حساب رأسمال العامل الإجمالي	جدول رقم (03-21)
90	حساب احتياج رأسمال العامل	جدول رقم (03-22)
90	حساب الخزينة	جدول رقم (03-23)
91	حساب نسب التوازن الهيكلي	جدول رقم (03-24)
91	حساب نسبة المديونية	جدول رقم (03-25)
92	حساب نسب السيولة	جدول رقم (03-26)
92	حساب نسب النشاط	جدول رقم (03-27)
93	حساب نسب المرد وديات وأثر الرافعات	جدول رقم (03-28)
93	حساب رقم الاعمال	جدول رقم (03-29)
94	حساب القيمة المضافة	جدول رقم (03-30)
94	حساب الفائض الإجمالي للاستغلال	جدول رقم (03-31)
95	حساب نتيجة الاستغلال	جدول رقم (03-32)
95	حساب النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول رقم (03-33)

قائمة الاشكال

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
59	التمثيل البياني للنقطة الميتة	الشكل رقم (02-01)
69	الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء والغاز مديرية التوزيع عين تموشنت	الشكل رقم (03-02)
75	هيكل قسم المحاسبة والمالية	الشكل رقم (03-03)

قائمة الملحق

صفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
102	الميزانية 2017 الأصول	الملحق رقم (01)
104	الميزانية 2017 خصوم	الملحق رقم (02)
105	الميزانية 2018 الأصول	الملحق رقم (03)
107	الميزانية 2018 الخصوم	الملحق رقم (04)
108	الميزانية 2019 الأصول	الملحق رقم (05)
110	الميزانية 2019 الخصوم	الملحق رقم (06)
111	جدول حسابات النتائج 2017	الملحق رقم (07)
113	جدول حسابات النتائج 2018	الملحق رقم (08)
114	جدول حسابات النتائج 2019	الملحق رقم (09)

الملخص

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الهامة التي تستعملها المؤسسة في معرفة الوضعية المالية الحقيقية خلال فترة زمنية معينة، وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بأهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت. وقد توصلت هذه الدراسة الى اثبات أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، القوائم المالية، التشخيص المالي.

Résumé

L'analyse financière est l'un des outils importants que l'institution utilise pour connaître la situation financière réelle pendant une certaine période de temps, et cette étude est venue aborder le problème lié à l'importance de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution économique à travers une étude de cas de la Direction de la Distribution de l'Electricité et du Gaz à Ain Témouchent.

Cette étude a prouvé l'importance de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution économique, en particulier à la lumière des circonstances actuelles.

Mots clés : analyse financière, outils d'analyse financière, états financiers, diagnostic financier.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والركيزة الأساسية لخلق الثروة في المجتمع و مع ظهور مصطلح المنافسة لم تعد غاية المؤسسات تحقيق الربح فحسب بل البقاء والاستمرارية في السوق ، ولضمان ذلك يجب ان تكون لها استراتيجية مدروسة على كل المستويات مما يتطلب اعتمادها على التحليل الشامل لكل قوائمها المالية من اجل اكتشاف نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف و المعرفة الدقيقة لوضعيتها مع إعطاء الدقة والمصدقية لقوائمها المالية للاستفادة منها في عملية التشخيص و هو ما يجسده ويسعى اليه التحليل المالي من خلال قراءة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تم تحليلها وخروج بصورة تساعد على فهم الهيكلة المالية و البيانات التي تستند عليها المؤسسة في القيام بعملية التشخيص

ونظرا لأهمية التحليل المالي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة، قمنا بإعداد هذا العمل وسنحاول فيه معالجة بعض جوانب التحليل المالي من خلال ابراز دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الإشكالية:

بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

فيما تكمن أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

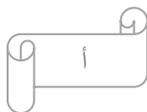
ولالإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي أدوات التحليل المالي المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت على أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية داخل المؤسسة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال المشار اليه سابقا تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تتمثل أهمية التحليل المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة



وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
- تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت على أدوات أخرى للحكم على الأداء المالي للمؤسسة مثل الموازنات التقديرية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم وتشخيص الأداء
- أهمية التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
- أهمية التحليل المالي باستخدام مختلف القوائم المالية كجدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- معرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة
- اسقاط المعارف النظرية المكتسبة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

* الأسباب الموضوعية:

- أهمية البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية
- ارتباط الموضوع مع تخصص الدراسة
- معرفة أهمية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة
- محاولة تزويد مكتبة الجامعة بمرجع في مجال التحليل المالي

* الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع الخاصة المتعلقة بالتحليل المالي
- الرغبة في توسيع المعارف واثرائها فيما يخص التحليل المالي

حدود الدراسة:

- حدود مكانية:

- تمثلت الحدود المكانية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز والكائن مقرها بولاية عين تموشنت

- حدود زمانية:

- تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية في الفترة الممتدة ما بين 2017-2019

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع الخاصة بدراستنا على مستوى الجامعة (عين تموشنت)
- عدم الحصول على الوثائق والقدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة لأنها ذات طابع سري

المنهج المستخدم:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ، حيث تم تقسيم الدراسة الى الجانب النظري حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في عرض و تحليل جميع المعلومات و هذا بالتطرق الى مختلف مفاهيم التحليل المالي و كيفية استخدام ادواته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لاستخلاص النتائج من خلال الزيارة الميدانية بمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت محل الدراسة و كذا تحليل لميزانيتها وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات و مقارنة بين النتائج .

مصادر جمع المعلومات:

تم الاعتماد في جمع المعلومات الخاصة بالبحث على:

- مصادر أولية:

- قوائم مالية، مقابلات شخصية.

• مصادر ثانوية:

- الكتب، الوثائق، الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت دراسة موضوع التحليل المالي، من خلال التطرق لكل ما هو جديد وله علاقة بالموضوع، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير الى بعض الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنا من الاطلاع عليها.

1- عادل عشي (2002) بعنوان " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم "جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2002 تمت دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير).

حيث تمحورت الإشكالية في: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ هدفت هذه الدراسة الى تبين اهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة وتبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول الى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة.

ومن اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة انه لا يمكن ان تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

2-Marila ADIGO-ANKE; Qualité et fiabilité de l'information financière, au cœur des décisions de gestion et d'investissement; AFRICA LINK CAPITAL; Avril2008:

تطرقت الكاتبة في هذا المقال إلى المعلومات المالية وأهميتها في عملية صنع القرار خصوصا في تقييم أداء المؤسسات من قبل الأطراف المستخدمة لها "الموظفين، المساهمين، المستثمرين، الدائنين". كما حددت أيضا عمليات تطوير المعلومات المالية وموثوقيتها داخل المؤسسات وإبراز أهمية جودة المعلومات المالية للشركاء الماليين (المساهمين والمستثمرين والبنوك). ويتطلب تحقيق ذلك وجود مؤسسات منظمة ومختصة قادرة على تصميم وتنفيذ وتطوير الأداء المالي من خلال وجود أدوات مالية ملائمة وتدخل الجهات الخارجية، مثل المحاسبين والمدققين.

3- دراسة رضوان باصور (2009) بعنوان استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، جامعة المدية، سنة 2009، تمت دراسة حالة مركب انتيبوتيكال _ صيدال _ المدية _ (مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير).

تمحورت الإشكالية في: كيف يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة. هدفت هذه الدراسة الى محاولة توضيح المجالات التي يدرسها التحليل المالي في المؤسسة واسقاط أفكار التحليل المالي على حالة مؤسسة عمومية اقتصادية. ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان الحكم على الأداء في المؤسسة لا يغني عن ضرورة السعي نحو توقعه او التنبؤ به، وهنا برز دور التحليل المالي من خلال النسب المالية المتمثلة في تقدير نجاح المؤسسة وقوتها او ضعفها وإمكانية التنبؤ بالفشل أي بقدرتها على تأكيد استمرار النجاح وهذا الغرض تخدمه طرق تقييم الأداء المالي والنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

4- دراسة بحري علي، (2011)، بعنوان تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة المسيلة العدد 03، مجلد 12، 2011، ص 348.

و تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العمومية التي تؤدي دورا تنمويا في الاقتصاد الوطني، لأن عملية قياس و تقييم الأداء باستخدام أهم أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي تعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن استعمالها في هذا الصدد، و بحكم أن معلومات التحليل المالي التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية يمكن الاستفادة منها من طرف العديد من الفئات ومن بينها إدارة المؤسسة التي تسمح لها ليس فقط قياس و تقييم الأداء و إنما يمكنها استعماله في أغراض كثيرة كالتحليل الاستثماري، الرقابة، التحليل التمويلي و التخطيط المالي، أما دراسة إدارة مؤسسات إلى فعالية استعمال التحليل المالي في تقييم كفاءة و فعالية رقابة الأداء الذي يسمح لها بالمنافسة و الاستمرارية و التطور وقد حققت بعض نقاط قوة في أدائها إلا أن نقاط القوة كانت أكثر، وهو ما يجعلها تحكم على الأداء المالي يبقى ضعيفا على العموم.

5- دراسة بن عبد المولى هاجر، بلغابة فاطمة (2015)، بعنوان دور للتحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية دولية، قسم علوم اقتصادية، معهد علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2015.

إن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة في تقييم المركز المالي للمنشأة على العموم والموقف النقدي على الخصوص، فمن خلال التحليل المالي يمكن تحديد نقاط القوة والضعف، بمعنى تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال بالإضافة إلى تقييمه للفرص المتاحة والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

لكن يبقى التحليل المالي يواجه عوائق من الجانب التطبيقي تخص من جهة، الكفاءات والخبرات اللازمة في تقييم الأداء الوظيفي من خلال تقييم نتائج قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وتجنبها من الخطر المالي والاقتصادي مستقبلاً، ومن جهة أخرى مشكلة الإفصاح عن المعلومات المالية.

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حيث تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لتحليل المالي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، متضمنة نظرة شاملة من مفهوم ومقومات والخصائص وأنواع وأدوات التحليل المالي مع الإشارة إلى الاستعمالات والأطراف المستفيدة منه.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل دور المعلومة المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مفهوم وأهمية المعلومات المالية وتصنيفها مع إبراز مصادرها من ميزانية وجدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل لدراسة ميدانية على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت، حيث تطرقنا إلى تقديم عام للمؤسسة، ثم قمنا بعرض قوائمها المالية وتحليلها باستخدام المؤشرات، والنسب المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

مقدمة الفصل:

ازدادت أهمية التحليل المالي في الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة الى استخدام الأساليب الكمية الحديثة في التحليل المالي للرفع من سوية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نحاول من خلالها اعطاء نظرة شاملة على التحليل المالي حيث سنتطرق في المبحث الأول الى دوافع ظهور التحليل المالي وماهيته، أما في المبحث الثاني فسنستعرف على أنواع وأدوات التحليل المالي أهدافه، محدداته ومقاييسه.

أما بالنسبة للمبحث الثالث فسنعرض فيه التحليل المالي داخل المؤسسة أي استعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ومختلف مراحل وخطوات التحليل المالي.

المبحث الأول: نظرة شاملة على التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، ولقد كان لظهور التحليل المالي عدة أسباب ودوافع، كما أن التعاريف المقدمة له تختلف باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين. كما يجب أن تتوفر في المحلل المالي بعض الخصائص والمميزات. هذه العناصر ستكون محتوى هذا المبحث

المطلب الأول: دوافع ظهور التحليل المالي

1. دوافع ظهور التحليل المالي

تتعدد الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار التحليل المالي، وفيما يلي سنحاول عرض البعض منها باختصار.

1.1 الثورة الصناعية

بظهور الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر أصبحت هناك حاجة إلى رأس مال ضخمة لبناء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية، وهذا بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح وتوفير الإنتاج، ولهذا الغرض فإن حجم المشروع الاقتصادي تطور من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة التي تجمع مدخرات آلاف المساهمين اضطروا إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل بحيث أصبحت التقارير أو القوائم المالية وسيلتهم الرئيسية في مراقبة ومتابعة الظروف التي تسير عليها المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهامها وعليه أصبحوا بحاجة ماسة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج المتوصل إليها.

2.1 الأسواق المالية

إن الأسواق المالية تهتم بالخصوص بالمستثمرين في الأوراق المالية باعتبار أنهم يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، وكونهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة وعليه فإنهم يحتاجون إلى معلومات كافية ودقيقة عن واقع منشأة الأعمال التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية ومن أجل هذا نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشأة الأعمال ماليا بهدف إرضاء المستثمرين.

3.1 الائتمان

نظرا لانتشار طريقة التمويل القصير الأجل أي لفترات لا تتجاوز السنة أصبحت البنوك التجارية تهتم بتقييم سلامة المركز أو الوضع المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، بحيث بتحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو العكس أي ترفض منحها، وعلى غرار ذلك فإن الكثير من البنوك قد قامت بإنشاء وحدات خاصة وظيفتها الوحيدة هي إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة أو قروض من هذه المصارف¹.

4.1 التدخل الحكومي عن طريق عرض البيانات بالقوائم

إن نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين وعليه فإن الحكومة تدخلت عن طريق إصدار التشريعات الخاصة بمدى ضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، و يرجع ذلك إلى ظهور بعض عمليات الغش و الخداع و انهيار العديد من المشاريع الاقتصادية، بالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، كما نصت هذه التشريعات عن كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية أو التقارير المالية بأقصى التفاصيل لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن الوضع المالي للشركة و النتائج المتوصل إليها من خلال أعمالها، وهذا ما أدى إلى تحليل تلك القوائم المالية².

المطلب الثاني: التحليل المالي مفهومه ومقوماته

للتحليل المالي عدة تعاريف سنحاول فيما يلي عرض البعض منها:

1- يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل³.

¹ حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي، تقييم الأداء، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص22.

² حمزة محمود الزبيري، المرجع نفسه، ص22.

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزائر، دار البعث للنشر، الجزء الأول 1988، ص11

2 - التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹.

3 - التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب².

4 - يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية، أي كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات³.

نستنتج من التعاريف السابقة أن التحليل المالي هو موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية ويعتبر أداة جد هامة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معلومات مستخرجة من القوائم المالية والمصادر الأخرى قصد اتخاذ القرارات المناسبة.

2.2 مقومات التحليل المالي:

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية، ولعل من أبرز هذه المقومات نجد:

"- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها. هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل. والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة، تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حل المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي أعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2009، ص13

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية الناشر والموزعون، الطبعة الأولى 2008، ص22

³ حمزة محمدا لزييري، التحليل المالي، تقييم الأداء، مرجع سبق ذكره 151.

بين البيانات التي يتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل.

- يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.¹

المطلب الثالث: خصائص وأهمية التحليل المالي

1- خصائص التحليل المالي

من أهم خصائص التحليل المالي نجد:

"- إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

- إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.

- إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

- أنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة.

- إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن إن تفيده في عملية اتخاذ القرارات"².

2- أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل المالي، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 23-24

² زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1996، ص 7.

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة, بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذني القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.¹
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد على التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال، و بالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة²
- إن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة في تقييم المركز المالي للمنشأة على العموم و الموقف النقدي على الخصوص.
- من خلال التحليل المالي يمكن تحديد نقاط القوة و الضعف، بمعنى تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال بالإضافة إلى تقييمه للفرص المتاحة و التهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.
- يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء الوظيفي من خلال تقييم نتائج قرارات التمويل و قرارات الاستثمار.
- يحتوي التحليل المالي مقارنة المعلومات و البيانات الفعلية مع المعلومات و البيانات التقديرية و تحديد الانحرافات و تحليلها و معرفة أسباب استخدام بعض التقنيات الفنية و صياغة النماذج.
- يساعد التحليل المالي إدارة المنشأة في رسم أهدافها و سياساتها التشغيلية بحيث يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي.
- يمنح التحليل المالي مؤشرات كمية و نوعية للمحلل المالي الاقتصادي الذي يساعده في وضع الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشآت الأعمال وعلى المستوى القومي
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية و الاقتصادية و المالية و المساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها و تجنبها.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى الوطني.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق، ذكره، ص16.

² أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي مرجع سبق ذكره، ص24-25.

المبحث الثاني: أنواع التحليل المالي وأدواته، أهدافه ومحدداته.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث نتطرق في المطلب الأول إلى أنواع التحليل المالي أما في المطلب الثاني إلى أهداف وأدوات التحليل المالي أما في المطلب الثالث إلى معايير التحليل المالي ومحدداته وذلك كما يلي:

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس نجد:

1. 1. الجهة القائمة بالتحليل : يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

أ- التحليل الداخلي

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذا الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته¹.

2.1 البعد الزمني للتحليل :

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أ- التحليل الرأسي (الثابت والساكن)

ويقصد به أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها

ب- التحليل الأفقي (المتغير)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة

3.1 الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:

1- التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة.

2- التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة، و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، و مدى انتظامها في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات التحليل المالي

1- أهداف التحليل المالي

تعتبر نتائج التحليل المالي من اهم الأسس التي يعتمد عليها المديرون في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف يمكن ايجازها فيما يلي¹:

- 1- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
 - 2- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
 - 3- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابه.
 - 4- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - 5- تحديد الفرص المتاحة امام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
 - 6- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.
 - 7- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
 - 8- تقييم ملاءة المؤسسة في الاجل القصير والاجل الطويل.
- على الرغم من أهمية هذه الأهداف الا ان نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر وذلك لان قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر ان بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي الى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

هذا عن الأهداف المرجوة من التحليل المالي اما عن الغايات المتوقعة من التحليل المالي على الأمد البعيد نجد²:

- 1- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- 2- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- 3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

¹عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، (عمان دار البازوري العلمية، 2008) ص (21-22)

²الحكيم كراجه وعلي ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار الصفاء، 2000)، ص 143.

4- الحكم على كفاءة الإدارة.

5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لأتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

و عليه يهدف التحليل المالي بصفة عامة الى اجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دوره او في دورات متعددة من نشاطاتها ، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها و محاولة تغيير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في اطارها المؤسسة ، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب ، او القضاء على نقاط الضعف اذا كانت حالتها المالية سيئة اما اذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر ان امكن¹.

2.2 أدوات التحليل المالي

1-2-2 أنواع أدوات التحليل المالي :

يمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي نذكر منها: تحليل التغير والاتجاه التحليلي باستخدام النسب المالية ...

1- تحليل التغير والاتجاه: يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراء التحليلات اللازمة للخروج

بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات.

ان مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم، وكذلك دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم ويعتبر تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين:².

- التحليل الرأسي :

ويطلق عليه الساكن او الثابت، وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة فيما بين ارقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها، لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية أي ينسب كل عنصر من عناصر القائمة

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج 1 (الجزائر: دار المحمدية العامة، 2001)، ص 11.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: "مدخل صناعة القرار" الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر عمان، الأردن، 2005، ص:37.

المالية موضوع التحليل الى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، او الى مجموع مجموعة جزئية منها. فالتحليل الرأسي يكشف عن علاقة كل بند في القائمة المالية بقاعدة معنية تأخذ نسبة 100، فكل بند آخر يتم ارجاعه كنسبة لهذا الأساس.

وتظهر مزايا استخدام التحليل المالي الرأسي في تحديد الأهمية النسبية للمفردات المكونة للقائمة، كما ان تحديد نسبة الايراد المحقق من كل مصدر من مصادر الايراد الى اجمالي الإيرادات المحققة يمكن معرفة مدى مساهمة كل مصدر في تحقيق الايراد الإجمالي، كما يبين النشاط الأكثر ربحية الامر الذي يدفع بالإدارة الى الاهتمام به وتوجيه الاستثمارات اليه.

-التحليل الافقي :

ويطلق على هذا التحليل أيضا مصطلح: " تحليل الاتجاهات "، يهتم هذا التحليل بدراسة حركة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، او دراسة حركة نسبة مالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار او اتجاه التغير الحادث في حركة العنصر او النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، أي يكون التحليل المالي أفقيا متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه، ولكن على مدار عامين متتاليين او أكثر.

وان أحد اشكال التحليل الافقي القوائم المالية المقارنة، حيث يتم مقارنة قيمة بند معين من بنود قائمة الدخل او بنود الميزانية وعلى مدار فترتين ماليتين متتاليتين وحساب التغير الحادث في البند على مدارها واطهار هذا التغير اما كقيمة مطلقة او نسبة مئوية¹.

الا انه يصعب استخدام القوائم المالية في المقارنة في حالات تدرس أكثر من ثلاثة أعوام، وأفضل طريقة لإجراء مثل هذه المقارنة هي استخدام الأرقام القياسية وتتطلب عملية حساب سلسلة من الأرقام القياسية اختيار فترة مالية كسنة أساس، يفضل اختيار سنة نمطية او طبيعية قدر المستطاع يتم ذلك اظهار كل بند من البنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في السنة الأساس.

¹إيمان أنجرو، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 31.

وعليه نجد ان التحليل المالي الأفقي يوفر السمة الديناميكية التي يسعى اليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية¹.

2- التحليل المالي باستخدام النسب المالية:²

لا يقتصر التحليل المالي على التحليل الرأسي والتحليل الأفقي لكل من قائمتي المركز المالي والدخل، إذا كان هناك علاقات شديدة الدلالة بين بنود القوائم المالية ويمكن تحويل هذه العلاقات الى معايير ذات دلالة يعبر عنها بنسب مالية، تتضمن بسطا ومقاما، اذ أن أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين عناصر القوة المالية، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مداول مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.

ومن هنا يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.

وتصنف النسب المالية حسب المجال الذي تشتق منه إلى فئتين هما:

1- نسب اتجاهية:

وتكون عندما تمثل النسب المالية حركة اتجاه تغير قيمة بند من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية، ويدخل هذا الأسلوب من تحليل النسب ضمن ما يعرف بأسلوب التحليل الأفقي، الذي سبق الإشارة اليه، أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيم نفس البند ولكن على مدار عدة فترات محاسبية.

2- نسب الهيكلية:

وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة البند أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل: نسبة التداول ونسبة المديونية والعائد على الأصول.

¹ ايمان أنجرو، مرجع سبق ذكره: 32.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003ص:31.

وما يجدر الذكر هنا هو أن نسب الهيكلية يمكن اشتقاقها اما من بيانات قائمة الدخل فقط مثل نسبة حافة مجمل الربح او من بيانات قائمة المركز المالي فقط مثل نسبة السيولة، اما حسب الأغراض المستخدمة فيمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات على النحو التالي:

- نسب الربحية
- نسب السيولة
- نسب النشاط
- نسب هيكل رأس المال
- نسب السوق¹.

وسوف نتطرق الي هذه النسب بالتفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي ومحدداته

3-1 معايير التحليل المالي

1 - مفهوم معايير التحليل المالي: المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم معين عليه وتفسير نتائجه، ولكي يتم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير التي يمكن أن تعتمد في ذلك، إذ إن مجرد التوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً إلا إذا تم تفسير تلك النتائج كما أن تفسير النتائج لا يمكن أن يتم بوجود مجموعة من المعايير.²

2- أنواع معايير التحليل المالي:

هناك العديد من المعايير التي يمكن ان تستخدم في عملية التحليل المالي أهمها الآتي:

أولاً: المعايير المطلقة (النمطية)

وهي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية وبالتالي أمكن التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل ومن أهم هذه المعايير الآتي:

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، مرجع سبق ذكره ص 32.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000ص171

1- نسبة التداول: وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية، حيث يتم من خلالها توضيح العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في سبيل الحكم على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

2- نسبة السيولة السريعة: وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية أيضاً، يطلق عليها أيضاً نسبة التداول السريعة، وبموجب هذه النسبة يتم استبعاد الموجودات المتداولة بطيئة التحول إلى نقدية (وخاصة المخزون السلعي) وذلك في سبيل خلق حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وذلك لان المخزون السلعي غالباً ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات المتداولة فضلاً عن انه يمكن أن يكون هناك بعض العراقيل في أثناء تصفيته بصورة سريعة، إذا ما اضطرت الوحدة الاقتصادية إلى ذلك لأي سبب من الأسباب. وعليه فإن نسبة السيولة السريعة سوف توضح العلاقة بين إجمالي الموجودات المتداولة سريعة التحول إلى نقدية خلال الفترة المالية أي بعد استبعاد المخزون السلعي.¹

ثانياً. المعايير التاريخية

وهي تعتمد على النتائج التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

ثالثاً. المعايير القطاعية (الصناعية)

وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها للوحدة الاقتصادية المعينة مع النتائج التي حققتها وحدة اقتصادية أو وحدات اقتصادية أخرى تعمل ضمن نفس القطاع (صناعياً كان أم تجارياً أم مالياً أم زراعياً) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج، حيث انه من المفضل مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن شركة تعمل في قطاع الغزل والنسيج مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع وليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى.

رابعاً المعايير المستهدفة (الوضعية)

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر، نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 84-85

هي تلك المعايير التي تضعها الوحدة الاقتصادية المعنية وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويجب على الوحدة الاقتصادية أن يكون تخطيطها سليماً ودقيقاً لكي تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضاً، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.¹

3-2 محددات التحليل المالي

توجد بعض المحددات على استخدام التحليل المالي نذكر منها ما يلي:

- يركز التحليل المالي بصورة أساسية على بيانات ومعلومات تاريخية ماضية تعتمد أساساً على الأرباح ومعدل العائد اللذان يعتمدان على أرقام تقديرية، ومن المعروف أن الاعتماد على هذا النوع من الأرقام في عملية التحليل يعني إعطاء نتائج تقريبية.
- إن التحليل المالي للقوائم والتقارير المالية لا يمد صورة واضحة لمهام ونشاط المنشأة بشكل كلي، فهو ربح المؤسسة ومركزها المالي وأحوالها الاقتصادية قد تعبر عنها التقارير المالية.
- إن المدة المالية التي تشملها التقارير المالية والمعتمد عليها في عملية التحليل قدر لا تعكس لنا بصورة واضحة الوضع المالي للشركة.
- النسب المالية عبارة عن علاقة بين رقمين بسط ومقام، غير أن في عملية التحليل أحيانا لا يمكن معرفة الدافع الأساسي لارتفاع النسبة أو انخفاضها إلا بعد تحليل دقيق، وعليه فإن التحليل المالي لا يعطي توضيحات ميكانيكية ونهائية لهدف المراقبة على نشاط المؤسسة.
- قد تكون مقارنة النسب المالية لمؤسسة مع النسب المالية لمؤسسات أخرى جيدة ومفيدة في حالة ما إذا كانت المؤسسات التي تجري المقارنة معها مماثلة في الحجم والظروف وطريقة الإنتاج ونوعيته، وبالعكس ذلك تكون المقارنة غير منطقية وخاطئة.
- إن الدقة الواضحة التي تظهرها النسب المالية تشير إلى دلالات أولية عن كفاءة الإنجاز الكلي للمنشأة.²

¹ هيثم محمد الرعي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 173

² نجيب أنطوان سامونا ومحمد عبد الوهاب العزاوي، المحاسبة الإدارية، اتخاذ القرار، 1997، الجامعة المستنصرية، بغداد. ص 130

المبحث الثالث: التحليل المالي داخل المؤسسة

سوف نتطرق في هذا المبحث الى التحليل المالي داخل المؤسسة وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الاول الى استعمالات التحليل المالي وأطراف المستفيدة منه وفي المطلب الثاني الى مميزات ومؤهلات المحلل المالي والمطلب الثالث الى مراحل وخطوات التحليل المالي.

المطلب الاول: استعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

1.1 استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها ما يلي:

أ. التحليل الائتماني:

يقوم المحلل المالي بهذا التحليل بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتصنيفها وبناء قرارات بخصوص هذه العلاقة وذلك بالرجوع إلى نتيجة هذا التقييم ويستخدم في ذلك المحلل مختلف أدوات التحليل المالي بالإضافة إلى أدوات أخرى كالإطار المناسب والفعال الذي يساعده في اتخاذ القرار السليم والصحيح.

ب. تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معلن لزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

ج. التحليل الاستثماري:

من أهم المجالات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، وهذا الأمر له أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم.

د. تحليل تقييم الأداء:

يعد التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذا الغرض وذلك لما له من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وتوازنها المالي وسيولتها ومختلف الاتجاهات التي تتخذها في النمو وأيضا مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

هـ. التخطيط:

إن عملية التخطيط للمستقبل هي أمر ضروري ويشغل كافة المؤسسات وذلك بسبب المشاكل والصعوبات التي تواجهها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات والمقصود بعملية التخطيط هو وضع تصورات لأداء الشركة المتوقع وذلك بالرجوع إلى الأداء السابق لها، ولهذا الغرض فإن أدوات التحليل المالي تلعب دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء وتقدير الأداء المتوقع¹.

و. الرقابة المالية:

وهي لتقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للخطة الموضوعة مسبقا، واكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف وتصحيحها².

2.1 الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتلخص الأطراف التي يوجه إليها التحليل المالي كما يلي:

أ- المستفيدون داخل المنشأة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مروراً بمجلس الإدارة والمدير العام، ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام... الخ

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 280

² زاهر عبد الرحيم، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في الأمور التالية:

أ- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة وذات طابع إحصائي ملائم وعادة ما تنطبق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية والتكليفية المختلفة في المنشأة.

ب- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأدائها المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية من نظام المحاسبة المالية¹

ب- المستفيدون من خارج المنشأة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون، و المقرضون على اختلاف فئاتهم و الدائنون التجاريون بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر إلا أن لهم مصالح و اهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر و من أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، و أجهزة الضريبة، و أجهزة التخطيط الحكومي و غيرها².

المطلب الثاني: مميزات ومؤهلات المحلل المالي

1.2 مميزات المحلل المالي

إن المحلل المالي قد يكون شخصاً منفرداً في المؤسسة متخصص في إعداد التقرير المالي وقد يكون في وظيفة إدارية يكلف بها في مهام متعددة إحداها التحليل المالي وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي يقوم كل موظف فيها بجزء من نشاطات التحليل المالي.

¹ عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 90-91.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات، فإن الخصائص التي سنذكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي بشكل فعال وشامل.¹

أ/ التأهيل العلمي..:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي مرتبط بالدراسات الجامعية في مجال المحاسبة والعلوم المرتبطة بها، كما يستحسن أيضا أن يكون ذلك مدعما بالدورات التدريبية في هذا المجال دون أن ننسى أهمية الإعلام الآلي الذي أصبح له دور كبير في التحليل المالي وذلك للتحقق من صحة ودقة البيانات بشكل فعال.

ب/ الخبرات والمهارات العلمية:

تكتسب الخبرات العلمية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة، والقدرة على الاستنتاج والربط بين المواضيع المختلفة والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة.

ومن المهم أيضا أن تتوافر لدى المحلل المالي القدرة على تفسير المؤشرات التي تم التوصل إليها لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة في اتخاذ القرار، وليست مجرد أرقام صماء، جامدة وغير مفهومة.

ج/ الصفات الشخصية:

نظرا لطبيعة التحليل المالي فإنه من يعمل في هذا المجال، عليه أن يتحلى بصفات خاصة ومميزة من أهمها القدرة على التعامل بالأرقام لفترة طويلة دون الملل بالإضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز و إذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون إلا بالقليل من هذه الصفات الثلاث، فإنه على المدى البعيد سيتم التشدد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي، و هو ما نتوقعه مستقبلا نظرا للتطور المذهل الذي تعرفه الإدارة المالية.

¹ وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، الأردن، دار عزيز للنشر، 1996، ص 24

3.2 مؤهلات المحلل المالي

إن وظيفة ومهمة المحلل المالي ليست سهلة وتزداد أهمية على مر الأيام، بحيث أنه لم يعد يخدم طائفة معينة بل امتدت مسؤوليته إلى آفاق بعيدة من خلال تقريره الذي يساهم بشكل فعال في ترشيد القرارات، ولهذا الغرض يجب أن تتوفر في المحلل المالي شروط وهي كما يلي:

- أن يكون على درجة عالية من العلم والمعرفة المحاسبية والمالية سواء بالأصول العلمية أو التطبيقات العملية ومعرفة المبادئ والقروض المحاسبية المستخدمة واتجاهاتها الحديثة.
- أن يكون على علم كافى باقتصاديات القطاع.
- أن يكون على درجة عالية من المعرفة التامة بأوضاع الشركة التي يتولى التحليل المالي فيها.
- أن يكون على قدر كاف في المعرفة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي.
- أن يكون موضوعيا غير متحيز.
- أن يكون ذا قدرة على الاستنتاج بين مختلف المواضيع.
- أن يهتم بالعلاقة السببية الموجودة بين مختلف المؤشرات التي يتم التوصل إليها في خطوات التحليل المالي.
- بما أن التحليل المالي يعتمد على الخبرة والعمق والدقة في تفهم العلاقات بين الأرقام والبيانات فلا بد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بما يجب أن تكون عليه الهياكل المالية الملائمة.
- أن يكون على معرفة تامة بالعلاقات القائمة بين الأرقام الأساسية والبيانات المالية.
- أن يكون على علم كافى بأساليب التحليل المالي ومدخله الملائم والمناسب لأهداف التحليل وظروفه.
- نظرا لاعتبار المميزات النقدية أداة تخطيط وتنسيق ورقابة يجب على المحلل المالي أن يكون مستوعبا للمبادئ العلمية والعملية المكلف بها.
- أن يكون مستوعبا أصول المراجعة ومبادئها العملية ومتطلعا على أساليبها واتجاهاتها الحديثة.
- أن يكون متمكنا من اللغة قادرا على التحدث جيدا والكتابة جيدا وبأسلوب واضح وعبارات سهلة لا غموض فيها.
- أن يكون قوي الشخصية ويتمتع بالمهارة والذكاء وحسن التعامل مع كل الأطراف وكل المستويات.
- أن تكون له الخبرة والمعرفة في اختيار أفضل مجموعة من النسب المالية اللازمة والاهتمام بدراساتها بعناية وتحليل خصائصها الإحصائية لاختيار أفضل الأساليب العملية لعرضها ومعالجتها.

- يلزم المحلل المالي وعي مستمر بالتطورات المهنية التي تتعلق بكافة الأمور المحاسبية والمراجعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة وهذا يعني بالإضافة لأهمية التأهيل العلمي والعملية على توافر الإجراءات الملائمة لنقل الخبرة من جيل إلى جيل لضمان استمرار عملية التعليم والتدريب بما يتضمن مستوى مرتفعا في الأداء المهني¹.

المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمختلف أشكاله بعدة خطوات التي تزداد أهمية من قطاع إلى آخر ومن نوع من أنواع التحليل إلى آخر وهذا حسب الهدف، وهذا يعني أن ليس كل نوع من أنواع التحليل المالي يمر بجميع ونفس الخطوات التي نستعرضها فيما يلي:

1.3 التأكد من إجراءات التكاليف وسلامتها والتعرف على الهدف من التحليل.

1.1.3 التأكد من إجراءات التكاليف وسلامتها.

إن التكاليف بالقيام بالتحليل المالي هو خطوة أولية ومهمة، غير أن الوضع يختلف إن كان المحلل داخليا أو خارجا.

- فإذا كان المحلل داخليا هناك حالتين وهما:

أ- كون المحلل المالي موظفا في المؤسسة وهو يقوم بهذه الأعمال بصورة مستمرة.

ب- إن عملية التحليل المالي تعتمد على شخص تكلفه، وفي هذه الحالة يجب أن يكون التكاليف واضحا ومحددا مبينا فيه الغرض من التحليل.

- أما في حالة ما إذا كان المحلل المالي خارجا تكون أيضا أمام حالتين وهما:

أ- أن المحلل الخارجي يقوم بعملية التحليل لخدمة مصلحته أو لخدمة طرف آخر.

ب- أن المحلل المالي الخارجي يقوم بوظيفتين بناء على تكاليف المؤسسة.

¹ حسني صادق. التحليل المالي، دراسة معاصرة وتطبيقاتها، مجدلاوي للنشر، عمان، 2000، ص 87.

2.1.3 التعرف على الهدف من التحليل

إن كل فئة تنظر إلى التحليل المالي من زاوية معينة قد تكون مختلفة عن الزاوية التي تنظر منها فئة أخرى، ويجرى التحليل المالي بهدف معين قد يختلف على الهدف بالنسبة للفئات الأخرى.

2.3 تحديد نطاق التحليل المالي والمدخلات اللازمة لعملية التخطيط المالي

1.2.3 تحديد نطاق التحليل المالي

يجب على المحلل المالي القيام بتحديد نطاق عمله فيما إذا كان سيشمل كل الإدارات الأخرى أو إدارة واحدة؟

- إذا كان سيشغل مدة طويلة أو قصيرة؟

- وهل سيشغل المؤسسة فقط أو بمقارنتها بمؤسسات أخرى منافسة؟

2.2.3 تحديد المدخلات اللازمة لعملية التخطيط المالي

إن مرحلة تحديد المدخلات ضرورية لعملية التحليل المالي لذلك لا بد من توضيح نتائج التحليل المالي التي لها علاقة بعناصر مهمة أهمها:

- مدى سلامة المدخلات وملائمتها وكفايتها.

- مدى سلامة تشغيل هدف المدخلات وكفاءته.

3.3 التحقق من مدى تطبيق الفروض المنطقية والمبادئ العلمية في كل مراحل العمل المحاسبي وإعداد تبويب القوائم المالية

1.3.3 التحقق من مدى تطبيق الفروض المنطقية والمبادئ العلمية في كل مراحل العمل المحاسبي

من أبرز وأهم المدخلات الضرورية واللازمة للقيام بعملية التحليل المالي هي القوائم المالية بحيث كلما كانت هذه القوائم سليمة وصحية كانت نتائج التحليل المالي سليمة وصادقة، لهذا فإن المحلل المالي يلجأ إلى مختلف الطرق المتاحة للتحقق من أن المنشأة قد طبقت المبادئ المحاسبية وإذا ما وجد عكس ذلك يجب عليه أن يدخل على هذه القوائم ما يراه ضروريا وملائما من تعديلات.

2.3.3 إعادة تبويب القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية على غرار مبادئ المحاسبة وفروضها أداة فعالة للقياس والتوصيل وعليه باعتبار القوائم المالية الوسيلة الإعلامية الأساسية للمنشأة التي تعطي قدر كافي من المعلومات والبيانات الضرورية والمناسبة للمستخدمين والتي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

- إن التبويب الصحيح للقوائم المالية نعني به تبويب الأرقام الصادرة فيها إلى مجموعات متكافئة ومتجانسة بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة، كما يجب أن يكون التبويب ثابت من عام إلى آخر للمنشأة نفسها.

4.3 اختيار الأدوات والأساليب الملائمة والمنافسة والمنسقة وإعداد العمل والبرنامج

1.4.3 اختيار الأدوات والأساليب الملائمة والمنافسة والمنسقة

في حالة ما يقوم المحلل المالي باختيار النسب فلا بد له من التركيز على عدد محدد وملائم من هذه النسب المالية وهذا من اجل تحقيق الهدف ثم يلجأ إلى نسب تفصيلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

2.4.3 إعداد خطة العمل والبرنامج

حتى يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف المرجو من التحليل المالي لا بد له من وضع خطة شاملة تحتوي كل عناصرها بحيث يقوم بتوفير جميع أسس نجاحها بأعلى كفاءة وتتطلب خطة انجاز عملية التحليل المالي توفير ما يلي:

أ- تقدير الفترة الكافية للقيام بالعمل المطلوب.

ب- تقدير الحاجيات اللازمة من بعض الموارد البشرية ونوعيتها وكفاءتها.

5.3 تنفيذ الخطة والبرنامج ثم الرقابة على التنفيذ والاستنتاج وكتابة التقارير

1.5.3 تنفيذ الخطة والبرنامج ثم الرقابة على التنفيذ

على المحلل المالي متابعة تنفيذ الخطة والتأكد من مطابقتها وملائمة التنفيذ لهذه الخطة، وكذلك التعرف على الانحرافات والأخطاء إن وجدت ثم دراسة أسبابها وهذا كله يعتبر تمهيدا لاتخاذ القرار الملائم، ولا بد أن تتميز

الخطة الموضوعية بالمرونة النسبية، وهذا حتى تعایش مع أية متغيرات وعوامل وإجراء التعديلات عليها كلما تطلب الأمر ذلك.

2.5.3 الاستنتاج وكتابة التقارير

تعتبر هذه المرحلة خلاصة للخطوات السابقة لذلك يجب على المحلل المالي إعطاء رأيه الفني والعلمي والموضوعي، سواء تعلق الأمر بتقييم نشاط المؤسسة أو تقييم أداء نشاط معين دون غيره، أو مساعدة جهة معينة في اتخاذ قراراتها السليمة.

إن عملية الاستنتاج لها علاقة متينة بحجم ونوع ودقة وتوقيت المعلومات المتوفرة لدى المحلل المالي، بالإضافة إلى تأهيله العلمي ومدى قدرته على الاستنتاج، ويجب أن يتوفر فيه الإدراك والفهم والقدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية.¹

¹ - حسني صادق، المرجع سابق، ص 158.

خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل، حول كيفية ظهور التحليل المالي ومفهومه وأهميته والجهات المستفيدة منه وانواعه وخطواته وكل من مقاييسه ومحدداته.

استنتجنا بان التحليل المالي له دور هام وبارز في التسيير المالي، كونه يساهم في تقييم أداء المؤسسات ووضعتها المالي من اجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

وبما ان للتحليل المالي أهمية كبيرة، فيجب ان تتوفر بعض الشروط والمميزات في المحلل المالي، كأن تكون له خبرة وإمكانية عالية تمكنه بالقيام بوظائفه ومهامه على أكمل وجه، كما توجد هناك عدة أطراف مستفيدة من التحليل المالي سواء داخل او خارج المؤسسة.

وبالتالي فانه يمكننا القول إن التحليل المالي هو الركيزة الاساسية للمؤسسة، بحيث يعطي الصورة الحقيقية عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة والتي تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب.

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في تشخيص
الوضعية المالية للمؤسسة

مقدمة الفصل

ان استخدام التحليل المالي من طرف المؤسسات يحظى بأهمية لا يستهان بها، خاصة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل تشخيص الوضعية المالية لها، وإعطاء الصورة الحقيقية للوضعية الاقتصادية للمؤسسة. من خلال معلومات مالية ومختلف الوثائق المستعملة وعلى وجه الخصوص الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

ولإبراز أهمية المعلومة المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: حيث سنتطرق في المبحث الأول الى مفهوم المعلومات المالية، وفي المبحث الثاني الى مصادر المعلومات المالية، اما في المبحث الثالث فسننتطرق الى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: المعلومات المالية

تتوع المعلومات المالية المستخدمة في التحليل المالي ولكل منها مميزات خاصة بها ولإفصاح بها دور هام في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال عدة خصائص نوعية تتوفر في المعلومات المفصحة عنها في الكشوف المالية لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى المعلومات المالية وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول الى مفهوم المعلومات المالية والمطلب الثاني أهمية المعلومات المالية اما المطلب الثالث الى تصنيف المعلومات المالية.

المطلب الاول: مفهوم المعلومات المالية

المعلومات المالية هي " البيانات التي تم اعدادها بشكل أكثر نفعا للفرد ولها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي سيتم اتخاذها، وهي مجموعة من البيانات تم تشغيلها لتقديم معنى مفيد لمستخدميها بهدف خلق المعرفة لدى متخذ القرار ".¹

وتعرف أيضا على انها: " بيانات لها معنى لمستقبلها وتؤدي الى تخفيض عدم التأكد وتوصل الرسالة لمتخذ القرار حتى تكون قيمتها أعلى من تكلفتها ".²

أيضا تعرف على أنها: " الحقائق المرتبطة بالأحداث المالية والتي يمكن التعرف عليها وقياسها، غالبا ما تكون مستقلة عن بعضها ".³

كما تعرف على انها: مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها من خلال علاقات متبادلة لتحقيق هدف أو أكثر وتقديم معلومات تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم ".⁴

¹نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012 ص: 64

²مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية

الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010-2011 ص: 6

³ ناجي بن يحيى، دور الجودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013 ص: 29

⁴رافعة إبراهيم الحمداني، عمر غازي العبادي، أثر المعلومات المالية في حركة أسعار الأسهم بسوق عمان للأوراق المالية، مجلة

تكريت للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، عمان، الأردن، المجلد 3، العدد 7، 2007 ص: 05

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في اعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة".¹

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات المالية هي مجموعة من البيانات، والحقائق المرتبطة بالأحداث المالية، تم تشغيلها لتقديم معنى مفيد لمستخدميها وتوصيل الرسالة لمتخذ القرار.

المطلب الثاني: أهمية المعلومة المالية

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المالية

للمعلومات المالية أهمية كبيرة للعديد من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، فالمعلومات الموجودة في الكشوف المالية كثيرة ومتعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من المعلومات، فالمقرض يحتاج لمعلومات تختلف عن المستثمر وكذلك الجهات الرقابية المتمثلة في الهيئات الحكومية، فلكل من هذه الجهات متطلبات تريد الحصول عليها من الكشوف المالية.² ويمكن حصر أهمية المعلومات المالية فيما يلي:³

- تزويد المعرفة لمتخذ القرار مما يقلل حالة عدم التأكد.
- تساعد على التنبؤ بالمستقبل وإدراك دائم بالظروف المحيطة وكيفية التعامل معها.
- وصف المشكلة محل اتخاذ القرار.
- تؤدي الى تحسين المورد الإنتاجي.
- تولد المعلومات المالية التصورات وتحدد الاتجاهات وتسهل متابعة الأداء.

¹ حاج قويدر قورين، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص: 253

² وليد ناجي الحيايبي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 68

³ ناجي بن يحيى، دور الجودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، 2012-2013 ص: 31

المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية

1- تصنيف المعلومات المالية

للمعلومات المالية أهمية بالغة في المؤسسة باعتبارها قلب نابض ومحرك أساسي لأنشطتها المختلفة وتصنف المعلومات المالية من حيث دلالتها ودرجة تكرارها ومن حيث مصدرها وتوقيت الحصول عليها ومن حيث ارتباطها بالزمن وهي موضحة كالتالي: ¹

1.1- من حيث دلالتها: وتصنف الى معلومات مالية تاريخية ومعلومات مالية حالية أخرى مستقبلية

- **معلومات مالية تاريخية:** تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالكشفوف المالية، وتستخدم في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة وضعها المالي، وكذلك تستخدم لأغراض ضريبية، الا انها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.
- **معلومات مالية حالية:** وهي معلومات يتم اعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

1- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

2- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.

3- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

4- ذات طابع تحليلي بحيث يتم المقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم اعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية.

2.1- من حيث درجة تكرارها: تصنف الى معلومات دورية ومعلومات غير دورية

- **معلومات دورية:** وهي معلومات يتم اعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة " سنوية، شهرية، ... "

¹ مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، 2010-2011 ص:

- **معلومات غير دورية:** تتمثل في المعلومات التي يتم استخدامها لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

3.1- من حيث مصدرها: تصنف الى معلومات مالية داخلية ومعلومات مالية خارجية

- **معلومات مالية داخلية:** وهي المعلومات التي تعبر عن الأحداث والوقائع التي تمت داخل المؤسسة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل في التقارير والكشوف اليومية وكل ما يتعلق بأنشطة المؤسسة.

- **معلومات مالية خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، تتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، تحتوي على مؤشرات تنبئية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

4.1- من حيث توقيت الحصول عليها: تصنف الى معلومات مالية جاهزة وغير جاهزة

- **معلومات مالية جاهزة:** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقاً، وهي بالتالي مفيدة بدرجة كبيرة.

- **معلومات مالية غير جاهزة:** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقت لإعدادها وتجهيزها.

5.1- من حيث ارتباطها بالزمن: تصنف الى معلومات مالية جامدة ومعلومات مالية ديناميكية

- **معلومات مالية جامدة:** هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية معينة.

- **معلومات مالية ديناميكية:** وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني: مصادر المعلومة المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث الى مصادر المعلومات المالية وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول الى الميزانية والمطلب الثاني جدول حسابات النتائج اما المطلب الثالث الى جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الاول: الميزانية

تعتبر الميزانية هي الأساس الذي ينطلق منه التحليل المالي باعتبارها الوثيقة التي تحتوي على كافة قيم ممتلكات وديون المؤسسة وتسمح بدراسة التوازن المالي من خلال من خلال الربط بين عناصر الأصول والخصوم تبعاً للوظائف الأساسية خلال السنة قيد الدراسة لذا يجب تقديم كافة المفاهيم المتعلقة بالميزانية، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

1- الميزانية الوظيفية

يمكن تعريف الميزانية الوظيفية على انها أداة التحليل المالي تقيّم فيها الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية أي الإجمالية وتظم هذه الميزانية عدة وظائف هي:

أ-وظيفة التمويل: تضم حسابات الأموال الخاصة والديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها، بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات.

ب-وظيفة الاستثمار: وتضم حسابات الاستثمارات المعنوية المادية والمالية مهما تكن مدة حياتها، وكذلك المصاريف الواجب توزيعها على عدة دورات وعلاوات تسديد السندات.

ج-وظيفة الاستغلال: تضم الحسابات المتبقية سواء مرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو المتعلقة بالعمليات المختلفة وكذا النقديات الموجبة والسالبة¹

-وتهدف الميزانية الوظيفية على تحليل نشاط المؤسسة وفقاً لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها: أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات وموارد حسب مصدرها، وهنا نهتم بمصدر الأموال وبوجهتها.

تهدف أيضاً إلى تسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المنتهجة.

¹زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2010. ديوان المطبوعات الجامعية، ص 65

1.1- ومن اهم خصائصها نجد:

-تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية، ولا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول استغلال

-تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة (استثمار، استغلال، تمويل) أي على أساس تصنيف اقتصادي¹.

2- بناء الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (01-02): الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة RD	الاستخدامات المستقرة ES
الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال Rex	استخدامات الاستغلال Eex
مستحقات المورد وملحقاته	المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال Rhex	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
موارد أخرى	حقوق أخرى
موارد الخزينة Rt	استخدامات الخزينة Et
الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	المتاحات
مجموع الخصوم (بقيم اجمالية)	مجموع الأصول (بقيم اجمالية)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، دار
الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة ورقلة الجزائر، ص 81.

¹ زغيب مليكه، بوشنقير ميلود، لتسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2010 ديوان المطبوعات الجامعية، ص 67

3/ أدوات التحليل الوظيفي :

تهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، والتي نوضحها من خلال البرهان التالي: نحاول في هذا البرهان الانطلاق من التوازن بين الموارد والاستخدامات نحو المعدلات الأساسية للخزينة.

$$\Rightarrow E=R \quad Es+Eex+EHEX+Et=RD+Rex+Rhex+Rt$$

$$\Rightarrow (RD- Es)= (Eex + Ehex+ Et)-(Rex +Rhex+ Rt)$$

$$\Rightarrow \mathbf{FRng= (Eex-Rex) +(Ehex-Rhex) +(Et-Rt)}$$

$$\Rightarrow \mathbf{FRng=BFRex+BFRhex+Tng}$$

$$\Rightarrow \mathbf{FRng-BFRG=Tng}$$

واعتمادا على ما سبق نتحصل على المعادلة الأساسية للخزينة حيث¹:

$$\mathbf{Tng = BFRg -FRng}$$

1/ تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، وهكذا ينتج ثلاثة مستويات من التوازنات المالية²:

رأس المال العامل: يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة، ويدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي ويحسب بالعلاقة التالية:

¹الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص81

²ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر. 1991ص23

1/ رأس المال العامل الدائم

رأس المال العامل $FR =$ الأموال الدائمة - الأصول المتداولة

$=$ الديون قصيرة الأجل - الأصول المتداولة

2/ رأس المال العامل الخاص: يعتبر إذا كان موجبا الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة.

ويحسب بالعلاقة التالية: رأس المال الخاص = أموال خاصة - الأصول الثابتة

$=$ الأصول المتداولة - Σ الديون

3/ رأس المال العامل الإجمالي $FRng$: يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي)، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة. $FRng = RD - ES$ و يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، و يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية (الموارد الدائمة).

- رأس المال العامل الصافي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه تمويل الاحتياجات المالية
- رأس المال العامل الصافي معدوم $FRng = 0$: يعني أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- رأس المال العامل الصافي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة قد عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

4/ رأس المال العامل الأجنبي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي ويحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$
$$= \text{الديون القصيرة الأجل} + \text{الديون الطويلة الأجل}$$

5/ رأس المال العامل الصافي

يجب على المؤسسة أن يكون لها رأس مال عامل موجب، بحيث إذا كانت قيمته كبيرة جدا فهذا يدل على أن الديون طويلة الأجل تمثل جزء كبير الأصول الثابتة وهذا غير مقبول ماليا، ويشكل خطرا على المدى الطويل لسبب ما تطلبه الديون الطويلة من فوائد كما أن رأس المال العامل المهدوم يجعل المؤسسة عاجزة على الوفاء بالتزامات عند الحالة الطارئة.

أما إذا كان رأس المال العامل سالبا هذا يدل على أن الديون قصيرة الأجل تساهم في تمويل الأصول الثابتة وهذا يشكل خطر على الوضعية المالية للمؤسسة.

1-2/ الاحتياج في رأس المال العامل BFR: ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:** ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون الى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال¹

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

¹الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال **BFRhex**: ويعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي ومحسب من خلال الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي **BFRg**: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن اجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الانشطة الرئيسية وغيرها، ومحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRg} = \text{BFRex} - \text{BFRHex}$$

1-3/ الخزينة الصافية الإجمالية **Tng** :

تشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الاجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وهو ما قصدنا به **BFR** وعليه فاذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج فتكون موجبة وهي حالة فائض في التمويل وفي حالة العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل وتحسب الخزينة الصافية كالتالي¹:

$$\text{Tng} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

$$\text{Tng} = \text{Et} - \text{Rt}$$

2- تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للشركات.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، المرجع السابق، ص 85

2-1/ تعريف النسب المالية: تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود على قائمتين مائتين فعامرة مجمل الربح مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل وهذان البندان هما مجمل الربح وصافي المبيعات.

في حين يمثل العائد على الأصول العلاقة بين البندين إحداهما يظهر بقائمة الدخل وهو ربح التشغيل في حين يظهر الاخر وهو جملة الموجودات بالميزانية¹.

وتعرف أيضا على أنها: علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي الاستغلالي هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل استغلال أو منهما معا، وهذه النسب يستخدمها المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية السيولة والملائمة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمار.

1- أهم النسب المالية

من اهم النسب المالية نجد:

- نسب التوازن

تتوزع أساسا إلى نسب تتعلق بمديونية واستغلالية المؤسسة والاستعمال الجيد لأموالها وكذلك دوران بعض عناصر الميزانية ولكل منها قيمة نموذجية تقارن النسب الحقيقية معها وتتوزع هذه النسب إلى:

أ- نسب التوازن الهيكلي: نسبة التمويل الدائم انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة ويجب أن يكون من الداخل لتجعل المؤسسة تسير بأمان على الأقل تحقيق التساوي بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة وكلما كانت النسبة أكثر فهي أحسن لأنها تعبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي

نسبة رأس المال العامل =

أصول متداولة

¹مبارك لسوس، التسيير المالي، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، ص 46.

- نسب التمويل الخاص: تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها المملوكة وتحسب:

رأس المال العامل الخاص (الأموال الخاصة)

- نسبة التمويل الذاتي =

أصول ثابتة

إذا كانت مساوية للواحد تدل على أن رأس المال العامل الخاص = 0. ومعناه أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.

ب: نسبة المديونية

- نسبة الاستقلالية المالية: الاستقلالية المالية تتعلق بالمديونية وفي هذه النسب يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وتحسب العلاقة:

رأس المال الخاص

الأموال الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية =

أو

مجموع الديون

مجموع الديون

مع العلم يجب ان لا تفوق الديون الأموال الخاصة. هذه النسب يجب أن تكون محصورة بين "1" و"2" هذا فيما يخص النسبة الأولى :

إذا كانت = 2 معناه الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون مما يجعل لها قدرة كافية على التسديد أو الاقتراض.

إذا كانت = 1 معناه تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في حالة تشبع بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض بنكية إضافية.

أما النسبة الثانية يجب ألا تنخفض على "0,5" ولكي تكون المؤسسة في حالة حسنة يجب أن توفر هامشا دائما للمديونية برفع هذه النسب.

- نسبة قابلية التسديد: أي المقرض يهيمه معيار أمواله الذي يهدف للحصول عليها بالإضافة إلى الفوائد، فإنه يقوم بمقارنة حجم الديون للمؤسسة مع أصولها ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله.

مجموع الديون

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} = 0.5$$

مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير¹، يستحسن ان تكون تساوي 0.5 واقل من 1.

2-2- نسبة السيولة²: تقسم المؤسسة سيولتها لمواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط من اجل تحسين أصولها في الخزينة :

1. نسبة سيولة الأصول: وهي مدى سيولة الأصول

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} < 0.5$$

مجموع الأصول

كلما كانت أكبر من 0.5 معناه أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا.

¹ منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: "مدخل صناعة القرار" الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره. ص55.

² سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الشعاع الفنية، ص232.

2. نسبة السيولة العامة: تستخدم كاختبار أولي لمقدرة المشروع على مواجهة التزاماته الجارية بسرعة وبدون صعوبات.

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم الجارية}} < 1$$

الخصوم الجارية

إذا كانت مساوية للواحد فهذا يدل على انعدام Fr ، أما إذا كانت أقل من 1 تدل على سلبية Fr. أي أن المؤسسة موّلت استثماراتها بديون قصيرة الأجل، وإذا كانت أكبر من 1 تدل على وجود Fr موجب بالتالي المؤسسة في حالة جيدة.

3. نسبة السيولة المختصرة: وهي تحسب للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق وتساوي

القيم الجاهزة+القيم غير الجاهزة

[0.5، 0.3]

ديون قصيرة الأجل

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد حدها الأدنى وحدها الأقصى بـ0.5، وهو حد الضمان أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة الأجل.

4. نسبة السيولة الحالية: وبواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل.

القيم الجاهزة

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} [03-02]$$

ديون قصيرة الأجل

ج. نسبة المردودية: تحسب مردودية المؤسسة من وراء استعمال موجوداتها وأموالها، وهناك عدد كبير من النسب

رقم الأعمال الصافي

$$100 \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم}} =$$

مجموع الأموال الدائمة

رقم الأعمال الصافي

$$100 \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة}} =$$

الأموال الخاصة

النتيجة الإجمالية

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص}} =$$

رأس المال الخاص

النتيجة الصافية

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{نسبة المردودية التجارية}} =$$

المبيعات

النتيجة الصافية

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{نسبة المردودية المالية}} =$$

الأموال الخاصة

النتيجة الصافية

$$100X \text{ ————— } = \text{نسبة المردودية الاقتصادية}$$

مجموع الأصول

د. نسب النشاط:¹

تكلفة المبيعات

$$\text{—————} = 1/\text{معدل دوران المخزون}$$

متوسط المخزون

تشير الزيادة في هذا المعدل إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية

المبيعات الآجلة

$$\text{—————} = 2/\text{معدل دوران الذمم}$$

متوسط الذمم المدينة

يشير معدل الدوران العالي هنا مؤشرا إيجابيا ويدل على سرعة حركة الاستثمار في المنشأة

صافي المبيعات

$$\text{—————} = 3/\text{معدل دوران الموجودات}$$

إجمالي الموجودات

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، 2006، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص165.

يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة وفعالية

صافي المبيعات

4/معدل دوران صافي رأس المال العامل =

صافي رأس المال العامل

يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات

1.1 الميزانية الاقتصادية

أ/تعريف الميزانية الاقتصادية: هي عبارة عن وثيقة تعبر عن الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال وتحليل مختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات بمنطق اقتصادي لا يعتد بالملكية لتسجيل عناصر الأصول فهي تعتبر كل استثمار يستغل في نشاط المؤسسة من عناصر الأصول، وتسعى المؤسسة أحياناً إلى استثمارات قروض الأيجار أو أوراق الاستلام القابلة للخصم وهذا ما لا يظهر في الميزانية المحاسبية التقليدية لأنه عبارة عن تعهدات وليس ملكية حقيقية.

ب/مكونات الميزانية الاقتصادية: تتشكل الميزانية الاقتصادية من المركبات الأساسية والتي سنعرضها كالاتي:

1. الأصول الاقتصادية: ونعني بها مجموع الاستخدامات وتتكون من الأجزاء التالية:

- الاستثمارات الصافية: وتتمثل في مجموع الاستثمارات التي كونتها المؤسسة من أجل ممارسة مختلف نشاطاتها وسميهاها صافية لأنها تسجل بالقيمة الصافية.
- استخدامات وموارد الاستغلال: وتتجزأ إلى:
 - ✓ استخدامات الاستغلال: تتمثل في مجموع المصاريف الاستغلال غير المستهلكة أو غير المباعة (المخزون) ومجموع المنتجات أو مجموع البضائع غير محصلة (مستحقات العملاء)
 - ✓ موارد الاستغلال: تتكون مصاريف الاستغلال غير المسددة (مستحقات المورد) وتحصيلات الاستغلال غير المستلمة (التسيقات التجارية).

يتمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، في رصيد الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

✓ استخدامات وموارد خارج الاستغلال: المتمثلة في الفرق بين الاستخدامات خارج

الاستغلال وموارد خارج الاستغلال والمعبرة عن رصيد الاحتياج في رأس المال العامل

خارج الاستغلال.

ومجموع الرصيدين يساوي الاحتياج في رأس المال العامل:

$$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

ومنه:

الأصول الاقتصادية = استثمارات الصافية + الاحتياج في رأس المال العامل

2/ رأس المال المستثمر في الاستغلال: ونعني به مجموع الموارد التي تمول الأصول الاقتصادية بنوعين من الموارد:

- رؤوس الأموال الخاصة (الأموال الجماعية): وتتمثل في تلك الأموال التي وضعت بمناسبة تأسيس المؤسسة ومختلف الأموال التي كونتها المؤسسة نتيجة لممارسة نشاطاتها واشتراكات المساهمين بواسطة الأسهم أو الديون المحولة.
- الاستدانة الصافية: وهي مفهوم مالي حديث يعتمد على تحديد مستوى الاستدانة اعتمادا على قيمة الديون البنكية والمالية المستحقة على المؤسسة والأموال السائلة الموجودة في المتاحات وتلك الموظفة على المدى القصير، حيث تحسب اعتمادا على الاستدانة الإجمالية والمتمثلة في مجموع الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وبطرح المتاحات (حسابات الصندوق والبنك) والتوظيفات المالية، على الاستدانة الصافية، ومنه:

رأس المال المستثمر = الأموال الخاصة + الاستدانة الصافية

3/ بناء الميزانية الاقتصادية:

بما ان الميزانية الاقتصادية هي عبارة عن وثيقة فلا بد ان يكون لها مبدأ مراحل لبناء الميزانية الاقتصادية وتتمثل فيما يلي.

3-1/ المبدأ الأساسي:

تساهم الميزانية الاقتصادية في حل الكثير من المشاكل التقنية، ومن بينها:

- المساهمة في حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والأصول الاقتصادية، وهما مؤشران هامان في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
 - تساهم في بناء جدول التدفقات المالية، إذ من خلال المجمعات المالية للميزانية الاقتصادية يمكن بسهولة اعداد جدول تدفقات الخزينة.
- وبالتالي فبناء الميزانية الاقتصادية لا يهدف إلى جرد ممتلكات وديون المؤسسة، بل يتعدى ذلك إلى تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة، ومن ثم جمع مصادر تمويلها، كل من احتياجات رأس المال العامل واستثمارات الاستغلال.

3-2/ المراحل الأساسية للبناء:

تمر عملية بناء الميزانية الاقتصادية بالمراحل الأساسية التالية:

- توزيع النتيجة:
 - ✓ إذا كانت النتيجة خسارة، فهذا يؤدي إلى الانخفاض في الاموال الخاصة.
 - ✓ أما في حالة الربح، توزع مكافأة رأس المال في الدورة التالية، أما الأرباح غير الموزعة فتضاف إلى الأموال الخاصة.
- حساب التدفقات بقيمة صافية:
 - ✓ إدماج أوراق الاستلام القابلة للحسم: يتم إدماجها بإضافة قيمتها إلى كل من حساب العملاء والاعتمادات البنكية الجارية، وذلك من أجل الفصل بين دورة الاستغلال (آجال العملاء)، ودورة التمويل (الحسومات).
 - ✓ إدماج قيم قروض الإيجار: تعد قروض الإيجار من تعهدات خارج الميزانية المحاسبية، لذا يجب إدماجها ضمن الاستثمارات، والديون الطويلة ومتوسطة الأجل.

والجدول التالي يبين المكونات التفصيلية للميزانية الاقتصادية¹:

الجدول رقم (02-02): الميزانية الاقتصادية

2+ن	1+ن	ن	الميزانية الاقتصادية
			الاستثمارات المعنوية + الاستثمارات + الاستثمارات + استثمارات قرض الإيجار
			= الأصول الثابتة (Im)
			مخزون البضائع + مخزون المواد والتموين + مخزون المنتجات التامة والتجارية + مستحقات العملاء (منها أوراق الاستلام القابلة للحسم) + حقوق الاستغلال أخرى
			= استخدامات دورة الاستغلال (1)
			مستحقات الموردون للاستغلال + ديون الاستغلال الأخرى
			= موارد دورة الاستغلال (2)
			= الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (1) - (2) = (3)
			حقوق خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (4)
			= الاحتياج في رأس المال العامل (3) + (4) = (BFR)
			الأصول الاقتصادية AE=Im+BFR
			رأس المال الجماعي + احتياطات + ارتباط بين الوحدات

¹ ألياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 141.

			<p>+ نتيجة الدورة + فرق إعادة التقييم - الأموال الخاصة (1) + الأقساط المتقطعة (قرض الإيجار) (2) = الأموال الخاصة الإجمالية $C_p = (1) + (2)$</p>
			<p>مؤونات الأخطار والتكاليف (PRC)</p>
			<p>الديون البنكية والمالية المتوسطة والطويلة الأجل + قروض الإيجار + الاعتمادات البنكية الجارية (منها أوراق الاستلام القابلة للحسم) - التوظيفات المالية - المتاحات = الاستدانة الصافية (D)</p>
			<p>رأس المال المستثمر في الاستغلال CP+PRC+D = الأصول الاقتصادية</p>

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات مرجع سبق ذكره،

ص 142

المطلب الثاني: جـول حساب النتائج

1- ترتب فيه التكاليف والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية. فهي معطيات متعلقة أصلاً بتقييم الأداء.¹

الجدول رقم (02-03): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة²

اسم الحساب	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال	
تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	
الإنتاج الثابت	
إعانات الاستغلال	
1. إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	
2. استهلاك السنة المالية	
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى			

¹ كتوش عاشور، المحاسبة العامة، 2011، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 62

² كتوش عاشور، المرجع نفسه، ص 262-263

			الأعباء العمليانية الأخرى مخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5. النتيجة العمليانية
			المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			لضريبة الواجب دفعها عن النتائج العادية الضريبة المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتوجات) (يطلب بيانها) العناصر الغير عادية (الأعباء) (يطلب بيانها)
			9. النتيجة الغير العادية
			10. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتائج الصافية
			11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج (1)

المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

- إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة. ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال¹.

- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

- القيمة المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة².

- الفائض الاجمالي للاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (ماعد الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى. وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة.

- النتيجة العملياتية: ويتم التوصل إليها بعد ان يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاستهلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

- النتيجة المالية: ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.

/النتيجة الجارية قبل الضرائب: ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية.

وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة "العادية" المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

¹Yves –Alain Ach Catherine Daniel, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur HACHETTE LIVRE. PARIS. FRANCE. 2004.P34

2 مبارك لسوس، التسيير المالي، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص 27

/النتيجة الاستثنائية: النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والاعباء الناجمة عن الحوادث او معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا.

/ النتيجة الصافية للسنة المالية: وتساوي الفرق بين مجموع المنتجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، اذ تطرح منها الضرائب على الأرباح، والضرائب المؤجلة

وتضاف اليها النتيجة الاستثنائية تشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

الجدول رقم (04-02): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف الجارية الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين، مخصصات الاهتلاكات)			
منتجات مالية اعباء مالية النتيجة المالية			

			النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية عناصر غير عادية - منتوجات عناصر غير عادية - أعباء النتيجة غير العادية صافي نتيجة السنة المالية
--	--	--	---

المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 30

في القراءة المتمعنة لعناصر هذا الجدول بين الأهمية التي أولاها النظام المحاسبي المالي لعنصر الملائمة المعلومة المحاسبية، فالجدول السابق يتيح للمحلل المالي عدة مستويات للنتائج، لمسيرى المؤسسة، نجد هامش الربح، النتيجة العملياتية، النتيجة العادية قبل الضريبة، وإدارة الضرائب، نجد النتيجة الصافية للسنة المالية، أما الملاك والسوق المالية بصفة عامة فهناك النتيجة الصافية للمجموع المجدد وحصصة ذوي الأقلية وحصصة المجمع

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

1.3 مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوفات المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة. وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة.¹

اذن هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة.²

2.3 نماذج جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، وفيما يلي سنتطرق باختصار الى بعض هذه النماذج.

أولاً: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأً استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتياً، وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح في الموارد الأولية وقلة في الإقبال على الاستثمار.³

¹ كتوش عاشور، المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية مرجع سبق ذكره، 02-2011، ص 62

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2010، مرجع سبق ذكره، 2011، ص 236

³ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 202

الجدول رقم (05-02): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

N+2	N+1	N	البيان
			تحصيلات الزبائن -نفقات الموردين ومصاريف المستخدمون
			=فائض الإجمالي الاستغلال(أ)
			الحيازة على الاستثمار (استثمارات مادية ومعنوية) -التنازل عن الاستثمارات (مادية ومعنوية) +التغير في الاستثمارات المالية
			=تدفقات الاستثمار(ب)
			الرفع في رأس المال -توزيع مكافآت رأس المال -التغير في الاستدانة +النتيجة العمليات المالية + النتيجة العمليات الاستثنائية التدفقات المالية
			التغير في الخزينة=(أ)-(ب)+(ج)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، دار
الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة ورقلة الجزائر، ص 202.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

هذا التمثيل تم تبنيه من طرف مجلس الخبراء المحاسبين، الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة
معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل
بحيث نجد ما يلي:¹

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال
- تدفقات الاستثمار
- تدفقات التمويل

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 201

الجدول رقم (06-02): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

N+2	N+1	N	البيان
			عمليات الاستغلال
			النتيجة الصافية + مخصصات الاستهلاك - فائض القيمة (+ ناقص القيمة) التنازل عن الاستثمار = القدرة على التمويل الذاتي - التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
			تدفقات الخزينة المتولد عن الاستغلال (1)
			عمليات الاستثمار
			الحيازة على الاستثمار (استثمارات مادية ومعنوية) - التنازل عن الاستثمارات (مادية ومعنوية) +/- التغير في الاستثمارات المالية
			تدفقات الاستثمار (2)
			الرفع في رأس المال - توزيع مكافآت رأس المال + التغير في الاستدانة
			التدفقات المالية (3)
			التغير في الخزينة = (1) - (2) + (3)

المصدر: الياس بن ساسي، المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، دار الواصل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة ورقلة الجزائر، ص 201.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

سوف نتطرق في هذا المبحث الى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول الى تحليل المردودية الاقتصادية والمطلب الثاني تحليل المردودية المالية أثر الرافعة المالية اما المطلب الثالث الى تحليل الاستغلال.

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية¹

فعملية التشخيص المالي لا تتوقف عند مجرد الكشف عن مواطن القوة والضعف وإنما تتطلب ضرورة البحث عن العوامل والأسباب التي أدت او ستؤدي الى وقوع ذلك ومن ثم البحث عن البدائل وتحليلها وتقسيمها لاختيار الأمثل من بينها بالإضافة الى الإجراءات التي تحد من إعادة الوقوع فيها.²

ويعرف أيضا بانه دراسة وتحليل الحالة المالية للمؤسسة بغرض توقع المخاطر وخاصة المالية منها التي تهددا لمؤسسة.³

المطلب الأول: تحليل المردودية الاقتصادية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.⁴

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة في نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

¹ زاهر عبد الرحيم، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره، ص 205

² K. Hamdi, Diagnostic et redressement d'entreprise, édition Salam, Alger, 2002, p:33

³ Pierre conso et Farouk Hemici, Gestion Financière de L'entreprise, 10^{eme} edition, Edition Dunod, paris, 2002, p:179

⁴ الياس بن ساسي، المرجع نفسه، ص 267

المطلب الثاني: تحليل المردودية المالية وأثر الرافعة المالية

1.2 تحليل المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

ويمكن حساب المردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية الأموال الخاصة (r_{cp}) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة، تعريف المردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم.

2.2 أثر الرافعة المالية

أولاً: مبدأ أثر الرافعة

إن مبدأ أثر الرافعة هو أنه عندما تقوم المؤسسة بالاستنادة واستثمار الأموال المقترضة في مجال نشاطها الصناعي والتجاري، فإنها تحصل من جراء ذلك على نتيجة اقتصادية التي المفروض أن تكون أعلى من التكاليف المالية للاستنادة ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة فوائض تتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة، هذا الفائض يعود الى المساهمين يرفع مردودية الأموال الخاصة ومن هذه الخاصية سمي بأثر الرافعة.

وتصاغ معادلة الرافعة المالية كالتالي

$$RCP = (Re + (Re - i) * d/cp) * (1 - is)$$

Re : المردودية الاقتصادية

RE : نتيجة الاستغلال

RN : النتيجة الصافية

R_{cp} : مردودية الأموال الخاصة

C_p : الأموال الخاصة

I : المصاريف المالية (تكلفة الاستنادة)

D : الاستنادة الصافية

IS : معدل الضريبة على أرباح الشركات

R_{cp} : مردودية الأموال الخاصة

ثانيا: حالات أثر الرافعة المالية

1- حالة المؤسسة عديمة الاستدانة

وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع، وعندها تمول الاحتياجات المالية حصرا بواسطة التمويل الذاتي والرفع في رأس المال.

$$\rightarrow D=0 \quad RCP=Re. (1-is)$$

وفي هذه الحالة، لا يوجد أثر للرافعة المالية، وبالتالي تتساوى مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الاقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح.

2- حالة المؤسسة المستدينة

* حالة المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة ($Re > i$)

عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة، تكون أثر الرافعة المالية موجب

$$(Re-i) > 0 \rightarrow rcp - Re = (Re-i). D/cp > 0$$

* حالة المردودية الاقتصادية تساوي من معدل الفائدة ($Re = i$)

هذه الوضعية تؤدي إلى تحديد أثر الرافعة المالية، وحينها تتوحد دلالة كل من مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية، وهي نفس حالة انعدام الاستدانة.

* حالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة ($Re < i$)

عند تحقق هذه الحالة، يكون أثر الرافعة المالية السالبة

$$(Re-i) < 0 \rightarrow rcp - Re = (Re-i). D/cp > 0$$

وتنخفض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة ذلك بسبب ارتفاع المصاريف المالية، وهي حالة أثر الرافعة المالية السالبة¹

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 276

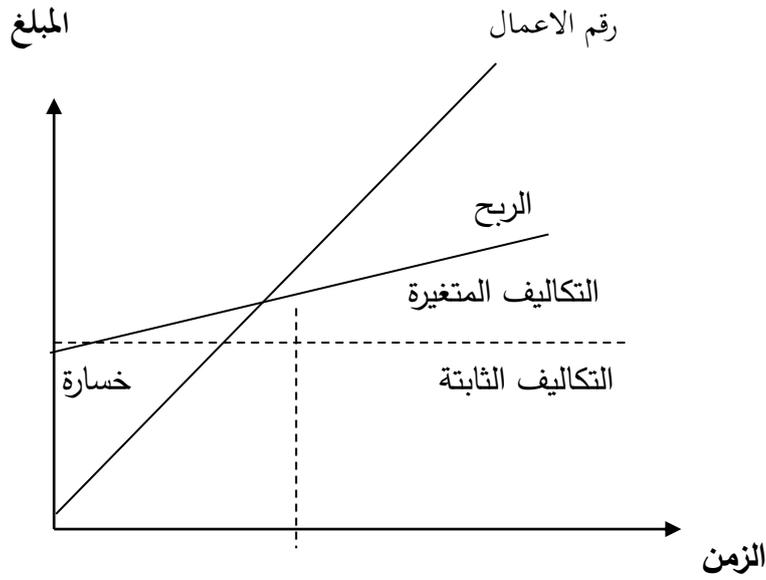
المطلب الثالث: تحليل الاستغلال

1.3 النقطة الميتة

أولاً: مفهوم النقطة الميتة

تعرف النقطة الميتة بمستوى النشاط الذي تكون فيه مجموع الايرادات يغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية أي وضعية لا ربح ولا خسارة.

الشكل رقم (01-02) التمثيل البياني للنقطة الميتة:



المصدر: الياس بن ساسي، المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006، دار الواصل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة ورقلة الجزائر، ص 187.

ثانيا: حساب النقطة الميتة

من أجل حساب النقطة الميتة من الضروري تحديد هيكل التكاليف، أي تجزئة التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة خلال الدورة المالية.

من خلال تعريفنا للنقطة الميتة، نجد أن نقطة التعادل تتحقق عندما تتساوى التكاليف الثابتة مع الهامش على التكاليف المتغيرة

$$CA0 = (cf./m)100\% \quad CF = CA - CV = M \quad \leftarrow$$

حيث: CF: التكاليف الثابتة M : الهامش على التكلفة المتغيرة

m : معدل الهامش على التكلفة المتغيرة CA : رقم الأعمال

CA0 : النقطة الميتة

CV : التكاليف المتغيرة

ثالثا: أقسام النقطة الميتة:

تتخذ عدة أشكال لكل منها فائدة تحليلية تستخدم في تفسير التغيرات في النتيجة، وهي:

* **النقطة الميتة للاستغلال:** وتتضمن تكاليف الاستغلال الثابتة والتكاليف المتغيرة للإنتاج تستخدم في قياس استقراره نتيجة الاستغلال.

* **النقطة الميتة المالية:** ويدخل في حسابها المصاريف المالية، وتستخدم في قياس استقراره نتيجة الجارية.

* **النقطة الميتة الإجمالية:** ويدخل في حسابها كل القطاعات الممنوحة لمختلف المتعاملين بما فيهم مكافأة رأس المال.

2.3 أثر الرافعة التشغيلية

أولاً: معامل الرافعة التشغيلية

وهو المعامل الذي يشير إلى العلاقة بين التغير الوارد في رقم الأعمال والتغير الوارد في النتيجة، هذا المعامل يسمح:

- مدى القدرات الاقتصادية للمؤسسة في حالة زيادة رقم الأعمال والإنتاج.
 - الخطر الاقتصادي في حالة انخفاض رقم الأعمال.
- ترتبط درجة الرفع المالي بهيكل تكاليف المنشأة. فكلما ارتفعت التكاليف الثابتة في هذا الهيكل يزداد الرفع التشغيلي والعكس ويحسب بالعلاقة¹:

$$DR/R$$

$$CLE = \frac{DR/R}{DCA/A}$$

$$DCA/A$$

DCA : التغير في رقم الأعمال

DR : التغير في النتيجة

CLE : معامل الرافعة التشغيلية

¹ - عطية محمد مطر، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، 1996، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، ص 229

ثانيا: أثر دراسة معامل الرفع المالي التشغيلي

إن دراسة معامل الرافعة يسمح لنا بإعطاء رأي حول استقرار الأرباح وتأثير ذلك على نشاط المؤسسة وكذلك بنية التكاليف والمخاطر التي قد تشكلها المؤسسة.

● تحليل استقرار الأرباح: هذا التحليل يسمح لنا بمعرفة مدى الخطر الذي تتعرض له المؤسسة، ويعطي موقع منتجات الشركة بالنسبة لدورة حياة تلك المنتجات.

● تحليل بنية التكاليف: إن بنية التكاليف تؤثر على مستوى الاستغلال، فهذا الأخير يزيد في المؤسسات ذات التكاليف الثابتة الكبيرة مقارنة بالمؤسسات ذات التكاليف الثابتة الأقل نسبيا، ومن ثم فاختيار الاستثمارات تؤثر على درجة الخطر¹.

¹ - عطية محمد مطر، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، مرجع سابق، ص 238

خاتمة الفصل:

يتضح من خلال الفصل الثاني ان المعلومات المالية تساعد المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بتتبع ثلاث مراحل رئيسية وهي.

في المرحلة الأولى يقوم بتحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن (رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة) ثم بواسطة النسب وأهمها: (نسب المردودية، النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط) وهذه الأخيرة تمكنه من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة.

ثم في المرحلة الثانية يقوم بتحليل التكاليف ابتداء من تحليل النتائج وتحليل الاستغلال وعتبة المردودية.

وفي المرحلة الأخيرة يقوم المحلل المالي بتحليل المخاطر بواسطة الروافع المالية بشتى أنواعها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مديرية توزيع

الكهرباء والغاز بعين تموشنت

مقدمة الفصل:

بعد دراستنا للفصلين النظريين بكل جوانبه سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، بدراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت، من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة، وذلك لما تتميز به من مكانة على المستوى الاقتصادي في الولاية وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب ولاية عين تموشنت.

المبحث الثاني: قمنا بعرض القوائم المالية لسنة (2017-2018-2019) المقدمة من طرف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب ولاية عين تموشنت.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت -

المبحث الأول: مدخل تعريفي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت

تعد شركة سونلغاز المتعامل التاريخي في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، حيث تتمثل المهمة الجوهرية لها في ضمان الخدمة العمومية ذلك أن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول مهمة المؤسسة، وللتعرف أكثر عن هذه المؤسسة حيث سنتطرق في هذا المبحث بالمدخل تعريفي بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطالب الى تقديم بطاقة فنية عن الشركة وكل من مهامها واهدافها وكذا الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز للغرب لولاية عين تموشنت.

اولا: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر مؤسسة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفتها الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية من خلال تجسيد السياسة الوطنية للطاقة بتنفيذ البرامج المهمة الخاصة بالربط بالطاقة الكهربائية وتلك الخاصة بالربط بقنوات الغاز والتي سمحت برفع نسبة التغطية من الكهرباء إلى 99% ونسبة انتشار الغاز إلى حدود 59%، نشاطها الأساسي هو إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ونقل الغاز وتوزيعه.

لقد بدأت الإضاءة في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 و1929 ولهذا اعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، مرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:

- سنة 1947 تم إنشاء مجمع لأقدم شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص EGA (كهرباء وغاز الجزائر) وهي مكلفة بإنتاج الكهرباء والغاز.

- سنة 1969 إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تحول اسم EGA إلى سونلغاز التي أصبحت شركة وطنية للكهرباء والغاز.

- سنة 1975 في هذه المرحلة تم الفصل بين النشاطات الميدانية والنشاطات القاعدية وكذا إنشاء وحدات كهرباء وترتيب.

- سنة 1983 إعادة هيكلة سونلغاز والتي جاء معها ستة مؤسسات حيث أصبحت شركة سونلغاز في هذه السنة. ذات خدمات عمومية وتسيير وتسويق المؤسسة وبذلك تكتسب خمسة فروع الأعمال وهي: كهريف

(KAHRIF) الأشغال الكهربائية، كهربيك (KAHRKIB) تركيب البنى التحتية و الإنشاءات الكهربائية، كنا غاز (KANAGAZ) اشغال الهندسة المدنية، صناعة العدادات ومختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة

- سنة 1991 أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC .
- سنة 2002 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة ذات أسهم عليها اكتساب محفظة الأسهم وقيم منقولة أخرى مع إمكانية مشاركتها في المساهمة في شركات أخرى.
- سنة 2004 أصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع أو مجموعة مؤسسات حيث تم إعادة هيكلة الفروع المكلفة بالنشاطات الرئيسية: سونلغاز إنتاج كهرباء (SPE)، مسير شبكة النقل الكهربائي (SDC)، مسير شبكة نقل الغاز. (GRTG)
- سنة 2006 تم هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت إلى أربعة فروع وهي: سونلغاز للتوزيع الجزائر العاصمة (SPA)، سونلغاز للتوزيع الجهة الوسطى (SDC)، سونلغاز للتوزيع الجهة الشرقية (SDE)، سونلغاز للتوزيع الجهة الغربية (SDO).

ثانيا: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت

تعتبر مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب فرع من فروع مجمع سونلغاز وتشكل من مجموعة وظيفية وتشغيلية تغطي 511 بلدية موزعة على 17 ولاية شمال وغرب البلاد ويمتد على مساحة 933362 كيلومتر مربع مع عدد من السكان 10044311 وتشكل من 113 وكالة تجارية:

• 63 مقاطعة كهرباء

• 46 مقاطعة غاز

• 19 مقاطعة لاستغلال الغاز

وكرس القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05-02-2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الانايب، فصل الجانب القانوني الوظيفي والمحاسبي للأنشطة التابعة لمجمع سونلغاز مكرسة من طرف المؤسسات المنبثقة عنها.

مديرية التوزيع لعين تموشنت تنتمي الى توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO هذه الاخيرة تكون شركة بالأسهم حيث تبنت شهر افريل 2009 ميثاق بياني جديد لتمييز هويتها المتكونة من مجموعة من مديريات وظيفية ومن عشرون مديريات توزيع تغطي سبعة عشر ولاية من الشمال

الغربي إلى الجنوب الغربي للبلاد بحبرة أكثر من خمسين سنة وبزبان أصبحوا أكثر مطالبة ضروري

كموزعين للكهرباء والغاز على مستوى ولاية عين تموشنت او تتقرب من زبائنها بتجزئتهم ووضع خلية للرصد والسمع لكل فئة حتى تقدر تطلعاتهم والاستجابة لانشغالهم وتلبيتها لضمان ولائهم.

تقع مديرية التوزيع لعين تموشنت على طريق بلدية شعبة اللحم وبها عمال من كل الفئات الاجتماعية المهنية، تشرف على التسيير التقني والتجاري لشبكتي الكهرباء والغاز عبر كامل الولاية كما تغطي 08 دوائر وهي عين تموشنت، المالح، ولهاصة، عين كیحل، حمام بحجر، عين الاربعاء، العامرية، بني صاف.

ولديها شبكة مكونة من 06 وكالات تجارية و 03 مصالح تقنية في الكهرباء و 03 مصالح تقنية في الغاز وتزويد 98836 مشترك بالكهرباء و 46335 مشترك بالغاز

وللقيام بالمهام التي يحددها القانون 01-02 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الانابيب وخاصة استغلال وصيانة شبكات التوزيع الكهرباء جهزت مديرية التوزيع لعين تموشنت بنظام جديد يمزج تكنولوجية الاعلام الالي والمواصلات والتجهيزات الالكترونية لضمان جودة عالية في الخدمة مع فعالية وامن المشغلين والعتاد.

كما انها تضمن الاستمرارية وجودة عالية للخدمة في مجال توزيع الكهرباء والغاز متميزة بمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: اهداف ومهام المؤسسة الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية "عين تموشنت"

اولا: الأهداف

تتمثل اهداف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت فيما يلي:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- المساهمة في تجسيد السياسة الطاقية الوطنية التي ترقى إلى مستوى برامج الانجاز الهامة في مجال
- الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية.
- إن سونلغاز تجند على الدوام تمويلات هامة من المنشآت الكهربائية والغازية.
- وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها وتعزيز من أجل تطوير الإنتاجية
- الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى والعمل على تحسين وتحديث
- خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك
- تطوير شبكة الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط جدد بها.
- تسويق الكهرباء والغاز.
- ضمن ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل.

ثانيا: مهام الشركة

تتمثل مهامها فيما يلي :

- صيانة وتنمية شبكة توزيع الكهرباء والغاز
- توزيع اشغال الكهرباء والغاز
- تصليح وصيانة المولدات الكهربائية
- استغلال الكهرباء والغاز
- مواكبة التكنولوجيا الجديدة واستغلال الشبكة
- تقوم بتمويلات الضرورية لتنفيذ المشاريع
- تشارك في تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد والتجهيزات
- تصنع التطورات لكل منشأة والتجهيزات والهيكل القاعدية لأداء مهامها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز

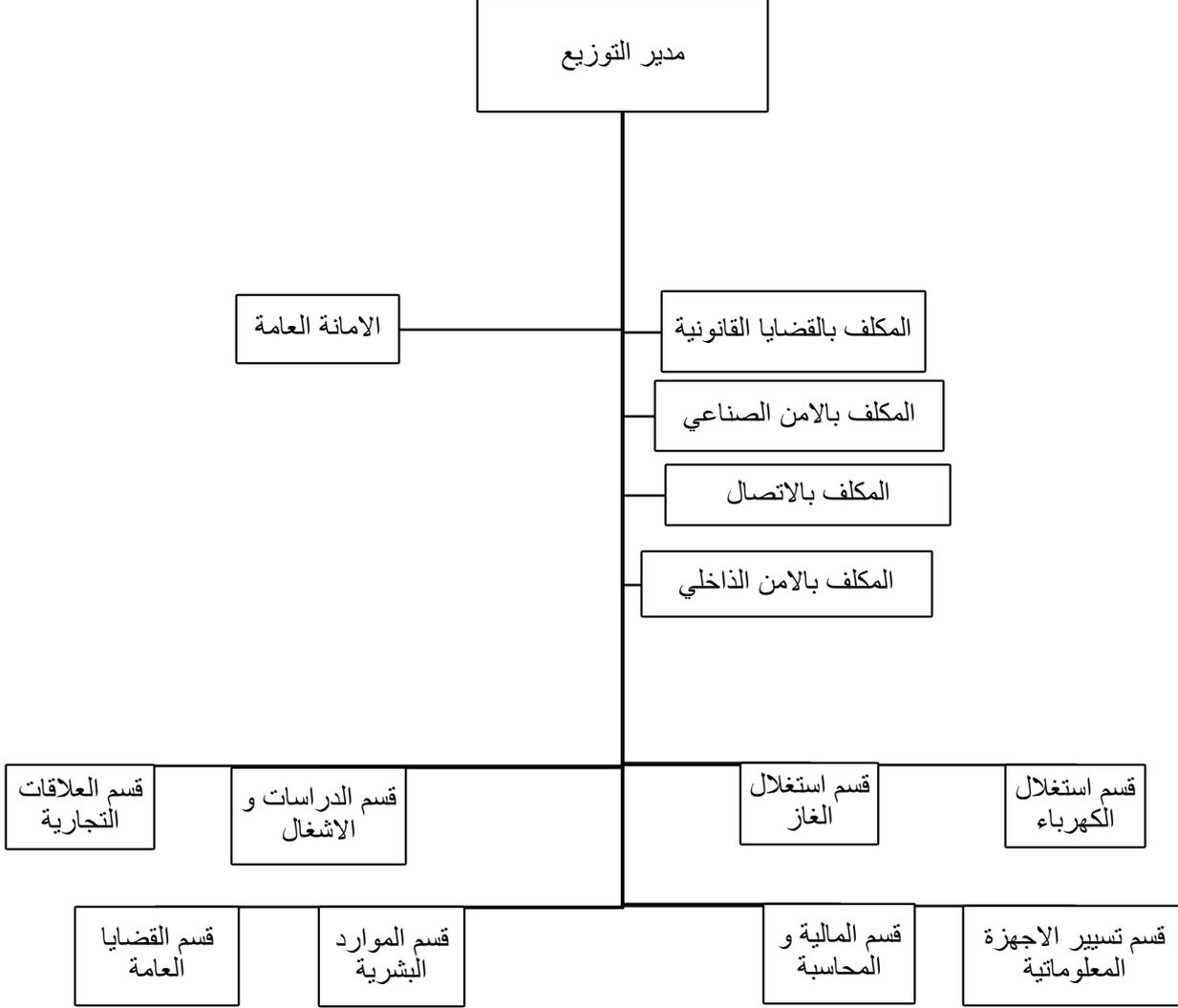
1-1 التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت .

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت ودراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية.

- تنقسم مديرية توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت - الى عدة اقسام وكل قسم ينقسم الى عدة مصالح بهدف تنفيذ المهام المحددة.

الهيكل التنظيمي التالي يبين لنا العلاقات بين الأقسام والمصالح

الشكل رقم (02-03) الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء والغاز مديرية التوزيع عين تموشنت



المصدر: قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1 مدير التوزيع:

هو المسؤول الأول عن كل الشركة على المستوى الداخلي والخارجي

2 الأمانة العامة:

تعد الأمانة عنصر مهم من خلال مهارتها في التعامل مع الناس وتوظيف مكانتها ومهام رئيسها في العمل والتعامل، وكونها أمانة سر يجب أن تحترم هذه الكلمة وما تحمله من معاني إدارية، وما عليها من مسؤولياتها:

- استقبال البريد الوارد والصادر، وتسجيله وترتيبه.
- إنجاز محاضر التنصيب لجميع موظفي الشركة.
- الاتصال بمختلف أطراف العامة في الشركة
- متابعة كافة الأعمال المطلوبة في الرزنامة الإدارية وتذكير رئيس المؤسسة بها.
- تلقي ونقل المراسلات الشخصية والخاصة بالعمل

3 الملحق القانوني:

من مسؤولياتها النظر في المنازعات القانونية التي تكون مديرية التوزيع للكهرباء والغاز طرف لها.

4 مكلفة بالاتصال:

تمثيل المديرية العامة على المستوى المحلي (الولائي) وذلك من خلال تنظيم حملات إعلامية وتحسيسية حول المواضيع التي تخص نشاطات المديرية:

- المشاريع والإنجازات.
- تحسيس الزبائن حول مخاطر استعمال الكهرباء والغاز
- تحسيس الزبائن بالافتقار في استهلاك الطاقة.
- تنظيم أبواب مفتوحة.
- مشاركة في إصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة
- تحسين صورة المؤسسة على المستوى الإعلامي.

5 مهندس الأمان:

من مسؤولياته:

- متابعة حوادث العمل المهنية
- وضع لوحات المعل ومات وتقارير لمديرية التوزيع
- مشاركة باسم مديرية التوزيع في مجال حماية البيئة والصحة والسلامة على الهيئات المحلية المختصة.
- نشر الملصقات للحوادث النموذجية.

- زيارة المواقع الميدانية للتأكد من تطبيق قواعد السلامة
- المشاركة في عملية منح وشراء المعدات الخاصة بالأمن.

6 مساعدة الأمن الداخلي:

من مسؤوليتها:

- مساعدة المدير في تنسيق القرارات والإجراءات المناسبة للأمن الداخلي
- السهر على مطابقة مخططات الأمن الداخلي لكل البنى التحتية للمديرية.
- التحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية بوسائل الأمن الداخلي
- مراقبة أعوان الأمن الداخلي الموجودين في البنى التحتية.

7 قسم الموارد البشرية:

أ- مصلحة إدارة الموارد البشرية: ومن مسؤولياتها:

1. السهر على إعداد أجور كل المستخدمين من أول عملية إلى نهايتها.
2. المتابعة الدائمة لملفات المستخدمين
3. متابعة ومراقبة ظروف تطبيق قواعد قوانين التسيير للمستخدمين.
4. الحرص على التطبيق الجيد للنظام الداخلي ومراقبة فعاليته.
5. مراقبة مختلف النشاطات الإدارية وتسيير المستخدمين مثل: التوظيف، التوجيه، التكوين، الترقية والنقل.
6. ب مصلحة التكوين: من مسؤولياتها:
7. القيام بالإحصائيات الخاصة بالتكوين ومتابعتها الدائمة.
8. تحليل وتقييم حاجات العامل في التكوين.
9. القيام بمخططات التكوين في كل سنة.
10. القيام بمخطط التوظيف الداخلي والتعريف باحتياجات التوظيف وإعدادها.
11. المشاركة في تطبيق مخططات للموارد البشرية.

8 قسم الدراسات والأشغال:

وهناك مصلحة الاستثمارات الصفقات ومصلحة تسيير القروض:

أ- مصلحة تسيير استثمارات الصفقات

- اختيار وتصنيف مؤسسات الأنجاز منحها الاعتمادات حسب القوانين المعمول بها عبر الإعلانات والمنافسات.
- إنجاز الصفقات.
- مشاركة المصالح المالية في مهامها ونشاط المراقبة.

- ب- مصلحة تسيير القروض: انجاز طلبات فتح رخص البرامج لمراقبة وغلق الأظرفة المالية بعد انتهاء مهام الانجاز.
- مراقبة الفاتورات والقيام بدفعها.
- مراقبة حركة الأموال ومقارنتها بالحالات المالية.
- انجاز التقارير المالية وبعثها إلى مصالح المحاسبة والمالية.

9 قسم تقنيات الكهرباء:

- قسم التحكم عن بعد يقوم بتسيير الشبكات الكهربائية عن بعد.
- قسم الصيانة الكهربائية تقوم بحماية الشبكة الكهربائية وقياسات المحولات الكهربائية.
- قسم مراقبة الشبكات الكهربائية وتقوم بتسيير محولات الكهربائية.
- صيانة الشبكة ذات ضغط.
- معاينة الفاتورة.
- قسم الشبكات الكهربائية (حمام بوحجر بني صاف عين تموشنت العامرية...)

10 قسم التقني للغاز:

أ- مصلحة استغلال ومراقبة وتطوير شبكات الغاز:

- إحصاء الشبكات الغازية والخراط.
- تقوم هذه المصلحة على إحصاء ومتابعة الشبكات القديمة والجديدة على مستوى الحاسوب وعلى مستوى الخراط مخطط عام مخطط هيكلية.

ب- مصلحة الصيانة:

يرتكز عمل هذه المصلحة على صيانة الشبكات والمعدات الغازية في أفضل الظروف والإعلام على كل التسريبات الغازية التي تقع على مستوى أنابيب الغاز وهذه العملية يقوم بها أشخاص معينين بأجهزة خاصة.

د- مصلحة الاستغلال:

- الهدف من هذه المصلحة هو ضمان استمرارية الغاز على مستوى القنويات وبهذا توفير رغبات المواطن.
- الخدمات المعنية.
- يعمل على استلام الشبكات الجديدة من قسم الدراسات والأشغال.
- صيانة صمامات الغاز.
- تشحيم وتنظيف.
- قياس التوترات للقنويات الفولاذية.

11 قسم المحاسبة والمالية:

أ- رئيس قسم المحاسبة والمالية:

- هو مسؤول عن المصالح الثلاثة وتتمثل مهمته فيما يلي:
- مكلف بجمع الإمضاءات فيما يخص الشيكات... الخ.
- مسؤول عن الميزانية للمؤسسة وكذلك حساب جدول النتائج.
- مراقبة كل عمليات الجرد الفصلية والسنوية.

ب- مصلحة المالية: -

- عملية دفع الفواتير المتعلقة بالاستثمار والاستغلال.
- ترتيب الموردين والزبائن عملية دفع الفواتير لكل مورد.
- متابعة ومراقبة العقود والاتفاقيات المتعامل بها مع الموردين.
- متابعة عملية التحويل المتعلقة بمدخيل المؤسسة.
- متابعة مصاريف المؤسسة حسب المواد المتعامل بها.
- التنبؤ بالمصاريف المتعلقة بالاستغلال والاستثمار حسب كل شهر.
- متابعة المدخيل الشهرية للبنك وحساب البريد.
- وضعية الأرصدة الحسابية كل أسبوع وكل شهر.
- عمليات المقاربة بين أرصدة المؤسسة والبنك

د- مصلحة الاستغلال:

- إنجاز قيود التنازل ما بين الوحدات للشركة.
- مراقبة أجور العمال.
- مراقبة الحسابات الشهرية للموردين والزبائن.
- مراقبة الاستثمارات وحساب الاهتلاكات.
- مراقبة الفواتير (زبائن موردين).
- مراقبة وتحليل الصندوق.
- محاسبة وإدخال كل العمليات.
- مراقبة كل العمليات التي تجرى في دفتر اليومية والميزانية.
- تحليل الحساب ومبرهنة الحسابات.
- مراقبة دخول وخروج محولات الكهرباء.
- إنجاز أعمال نهاية السنة.

ج- مصلحة التسيير والمراقبة:

- مراجعة الميزانية في شهر جوان.
- تحضير الميزانية للسنة المقبلة.
- ملخص الأعمال المنجزة لكل 6 أشهر وملخص أعمال السنة الكاملة.
- مراقبة الإنفاق على الاستثمار.
- إعطاء مصادقة على الإنفاق لكل عملية استثمار مسجلة في جدول الأعمال المبرمجة للسنة.
- عملية غلق حسابات الاستثمار عن المراجعة وبعد الانتهاء من إنجازها.

1-2 الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية ومهامه

يتكون قسم مراقبة التسيير من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات هي تابعة للمديرية، وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق أهداف والبرامج المسطرة مسبقاً، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في مؤسسة سونلغاز.

أولاً: المهام:

مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

مهام رئيس مراقبة التسيير:

- مراقبة نشاطات المراقبة نشاطات المصلحة.
- إمضاء كل ما يخص مصلحته.
- مراقبة الأقسام الأخرى لضمان السير الحسن للشركة.

مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- __ إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط للمديرية.
- __ متابعة مدفوعات الاستثمار وإنهاء القروض.
- __ تحديد الميزانية السنوية للمديرية.

برنامج العمل لمصلحة مراقبة التسيير في الشركة:

- الميزانية التقديرية budget prévisionnel:

تقوم المؤسسة بإعداد ميزانية تقديرية خاصة بنشاط السنة المالية المقبلة.

- عرض الميزانية la révision budgétaire:

حيث تعرض الميزانية على الإدارة لدراسة مبالغ المشاريع الحالية والمستقبلية.

- مراقبة عقد إدارة suivi du contrat de gestion:

تصحيح وإعداد صياغة الأهداف من أجل تحقيقها.

• تأشيرة المحاسبة le visa comptable

مراقبة الالتزامات والتأكد من احترام المبالغ الخاصة بنشاط الاستغلال.

• لوحة القيادة tableau de bord:

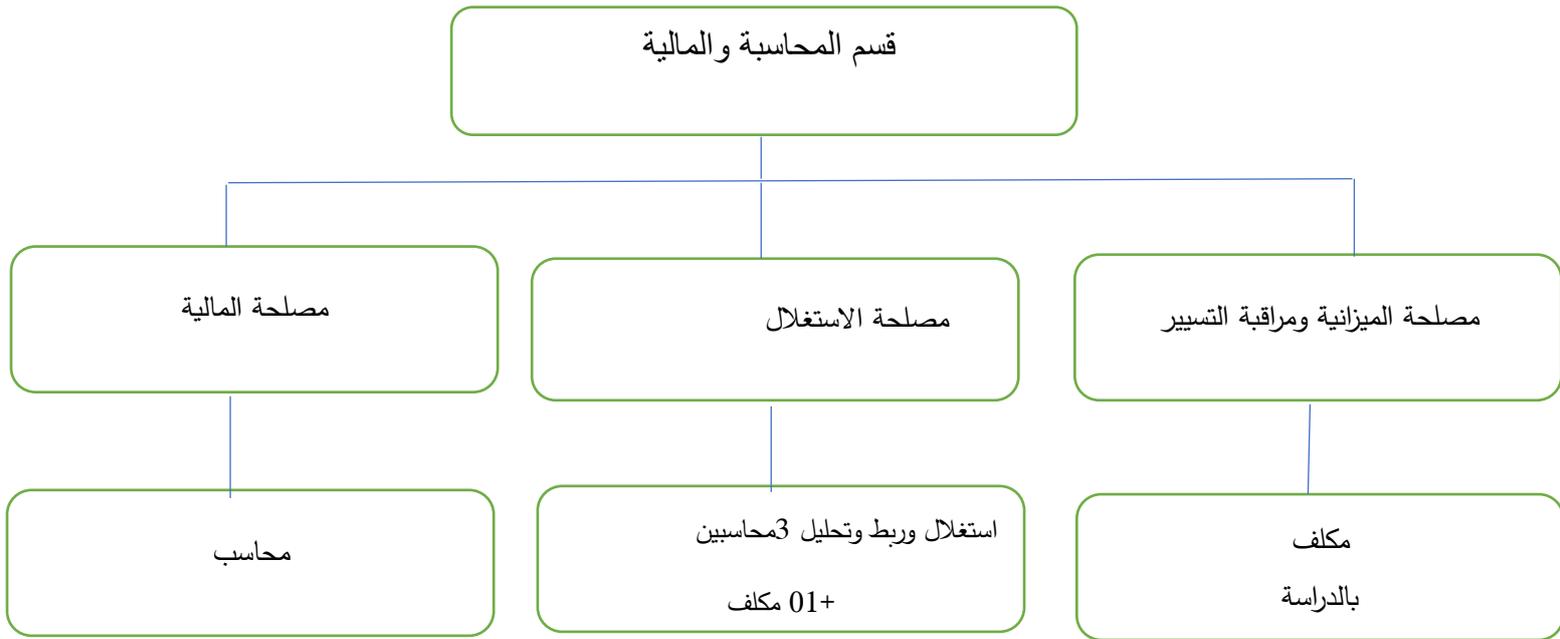
ومن خلال هذا النظام الحديث الذي يحتوي مجموعة من الأدوات الخاصة تقوم المؤسسة من خلاله

بمراقبة مخرجات المالية والمحاسبية توفر معلومات للمسؤولين بصورة واضحة ومنظمة بهدف مراقبة نشاط المؤسسة.

• الإنفاق الاستثماري les dépenses:

تراقب المؤسسة الرصيد وحالات الإنفاق

الشكل رقم (03-03) هيكل قسم المحاسبة والمالية



المصدر: قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت -

نحاول من خلال هذا المبحث بعرض القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب بحيث في كل مطلب نعرض كل من الميزانية المالية المفصلة والمختصرة وجدول حساب النتائج.

المطلب الأول: عرض الميزانية المفصلة

الجدول رقم (03-07) الميزانية 2017 الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.63297453709

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	0,00
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	2 796 456,44	7 061 523,26	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages)		524 587 217,68	53 387 410,76	471 199 806,92	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		9 544 045 232,20	4 072 387 149,24	5 471 658 082,96	0,00
Autres immobilisations corporelles		2 044 946 095,79	878 975 055,96	1 165 971 039,83	0,00
Immobilisations en cours		1 783 394 899,86		1 783 394 899,86	0,00
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non					

courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 919 443 715,85	5 007 546 072,40	8 911 897 643,45	0,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 029 949 485,21	37 955 859,16	991 993 626,05	0,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 248 779,16	1 349 138,23	9 899 640,93	0,00
Impôts		14 438 278,22		14 438 278,22	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		160 842 139,56	1 163 124,35	159 679 015,21	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		1 221 463 123,15	40 468 121,74	1 180 995 001,41	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		15 140 906 839,00	5 048 014 194,14	10 092 892 644,86	0,00

الجدول رقم (08-03) الميزانية 2017 الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6375115742

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	0,00
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 243 609 534,83	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 330 196 714,99	0,00
PASSIFS NON COURANTS			

Emprunts et dettes financières		118 853 528,42	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 112 245 203,67	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 231 098 732,09	0,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		348 068 735,90	0,00
Impôts		49 219 964,66	0,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 134 308 497,22	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 531 597 197,78	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		10 092 892 644,86	0,00

جدول رقم (09-03) الميزانية 2018 الاصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6405555547

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	3 015 708,76	6 842 270,94	7 061 523,26
Constructions (Batiments et ouvrages)		524 587 217,68	63 799 783,59	460 787 434,09	471 199 806,92
Installations techniques, matériel et outillage		10 796 222 445,27	4 447 845 062,49	6 348 377 382,78	5 471 658 082,96
Autres immobilisations corporelles		1 775 203 206,61	993 764 205,38	781 439 001,23	1 165 971 039,83
Immobilisations en cours		1 360 986 990,03		1 360 986 990,03	1 783 394 899,86
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					

الفصل الثالث: دراسة حالة في شركة توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت -

associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 479 470 129,91	5 508 424 760,22	8 971 045 369,69	8 911 897 643,45
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 018 866 941,28	25 799 731,67	993 067 209,61	991 993 626,05
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		12 374 157,61	1 349 138,23	11 025 019,38	9 899 640,93
Impôts		22 261 042,33		22 261 042,33	14 438 278,22
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		211 712 506,50	1 163 124,35	210 549 382,15	159 679 015,21
TOTAL ACTIF COURANT		1 270 199 088,72	28 311 994,25	1 241 887 094,47	1 180 995 001,41
TOTAL GENERAL ACTIF		15 749 669 218,63	5 536 736 754,47	10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

جدول رقم (10-03) الميزانية 2018 الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.64052083343

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16

جدول

Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 022 964 428,20	6 243 609 534,83
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 109 551 608,36	6 330 196 714,99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		134 035 591,04	118 853 528,42
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 512 415 924,38	2 112 245 203,67
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 646 451 515,42	2 231 098 732,09
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		320 729 051,55	348 068 735,90
Impôts		27 864 758,02	49 219 964,66
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 108 335 528,81	1 134 308 497,22
Trésorerie passif		2,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 456 929 340,38	1 531 597 197,78
TOTAL GENERAL PASSIF		10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

جدول رقم (11-03) الميزانية 2019 الاصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39591435203

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		13 098 519,20	3 306 973,06	9 791 546,14	6 842 270,94
Constructions (Batiments et ouvrages)		547 506 538,40	83 054 300,73	464 452 237,67	460 787 434,09
Installations techniques, matériel et		11 869 736 967,56	4 855 079 811,39	7 014 657 156,17	6 348 377 382,78

الفصل الثالث: دراسة حالة في شركة توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت -

outillage					
Autres immobilisations corporelles		1 842 567 159,25	1 078 171 703,43	764 395 455,82	781 439 001,23
Immobilisations en cours		2 053 864 229,33		2 053 864 229,33	1 360 986 990,03
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 339 385 704,36	6 019 612 788,61	10 319 772 915,75	8 971 045 369,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		10 934 441,00		10 934 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 483 052 718,19	23 384 798,98	1 459 667 919,21	993 067 209,61
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 967 258,76	1 349 138,23	2 618 120,53	11 025 019,38
Impôts		83 200 473,87		83 200 473,87	22 261 042,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		206 815 161,58	1 137 975,65	205 677 185,93	210 549 382,15
TOTAL ACTIF COURANT		1 787 970 053,40	25 871 912,86	1 762 098 140,54	1 241 887 094,47
TOTAL GENERAL ACTIF		18 127 355 757,76	6 045 484 701,47	12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

جدول رقم (12-03) الميزانية 2019 الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39618055569

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			

Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 778 206,31	0,00
compte de liaison**		6 190 238 087,53	6 022 964 428,20
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 291 603 474,00	6 109 551 608,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		155 908 538,14	134 035 591,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 586 692 593,44	2 512 415 924,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 742 601 131,58	2 646 451 515,42
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 399 692 633,38	320 729 051,55
Impôts		35 682 285,07	27 864 758,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 612 291 532,26	1 108 335 528,81
Trésorerie passif		0,00	2,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 047 666 450,71	1 456 929 340,38
TOTAL GENERAL PASSIF		12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة

تحليل الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم أولاً بإعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات التالية (2017-2018-2019) ومن تم تحليل النتائج المتحصل عليها.

شكل الميزانية المختصرة (2017-2018-2019):

جدول رقم (13-03) ميزانية مختصرة جانب الأصول

(وحدة بالدينار الجزائري) النسبة %

2019		2018		2017		البيان
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الاصول
85.42	10319772915.75	87.84	8971045369.69	88.30	8911897643.45	الاصول غير جارية
14.58	1762098140.54	12.16	1241887094.47	11.70	1180995001.41	الاصول الجارية
100	1281871056.29	100	10212932464.16	100	10092892644.86	مجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم (14-03) ميزانية مختصرة جانب الخصوم

2019		2018		2017		البيان
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الخصوم
52.07	6291603474.00	59.82	6109551608.36	62.72	6330196714.99	اصول الخاصة
22.7	2742601131.58	25.91	2646451515.42	22.10	2231098732.09	خصوم غير جارية
25.23	3047666450.71	14.27	1456929340.38	15.18	1531597197.78	خصوم جارية
100	12081871056.29	100	10212932464.16	100	10092892644.86	مجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

تحليل الميزانية المالية المختصرة:

التحليل من الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

نلاحظ من الجدولين السابقين ارتفاع في الأصول الغير الجارية خلال السنوات الدراسية وذلك راجع في زيادة مختلف الأصول في المؤسسة

- الأصول الجارية نلاحظ ارتفاع من السنة إلى أخرى طيلة الفترة الدراسية وذلك راجع لزيادة نسبة الزبائن مما يدل له على توسع النشاط المؤسسة

- الأموال الخاصة نلاحظ انخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2018 ثم ارتفاعها في سنة 2019

- الخصوم غير الجارية نلاحظ ارتفاع طيلة الفترة الدراسية

- الخصوم الجارية نلاحظ أنها انخفضت من سنة 2017 إلى سنة 2018 ثم ارتفعت في سنة 2019

المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج (2019-2018-2017)

جدول رقم (15-03) جدول حساب النتائج لسنة 2016-2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.644456018694

COMPTE DE RESULTAT PAR

NATURE	Définitif		
	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		3 793 544 299,45	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 793 544 299,45	0,00
Achats consommés		- 2 946 378 465,60	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 964 224 273,18	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 3 910 602 738,78	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 117 058 439,33	0,00
Charges de personnel		- 563 686 388,03	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 63 232 889,97	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 743 977 717,33	0,00
Autres produits opérationnels		108 413 688,45	0,00
Autres charges opérationnelles		- 7 585 707,56	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 613 942 548,80	0,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 103 252,79	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 241 989 032,45	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 241 989 032,45	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 917 061 240,69	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 159 050 273,14	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 241 989 032,45	0,00
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 241 989 032,45	0,00

جدول رقم (16-03) جدول حساب النتائج لسنة 2017-2018

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6430787039

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		3 857 666 752,48	3 793 544 299,45
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 117 302 252,70	0,00
I - Production de l'exercice		740 364 499,78	3 793 544 299,45
Achats consommés		- 107 153 634,93	- 2 946 378 465,60
Services extérieures et autres consommations		- 190 364 452,62	- 964 224 273,18
Prestations reçues services		- 834 734 719,22	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 132 252 806,77	- 3 910 602 738,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 391 888 306,99	- 117 058 439,33
Charges de personnel		- 549 859 930,11	- 563 686 388,03
Impôts, taxes et versements assimilés		- 62 779 350,25	- 63 232 889,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 004 527 587,35	- 743 977 717,33
Autres produits opérationnels		110 434 197,37	108 413 688,45
Autres charges opérationnelles		- 177 800,00	- 7 585 707,56
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 545 278 040,02	- 613 942 548,80
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 896 680,83	15 103 252,79
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 426 652 549,17	- 1 241 989 032,45
Prestations reçues frais financiers		- 866 154,03	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 866 154,03	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 980 997 630,68	3 917 061 240,69
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 408 516 333,88	- 5 159 050 273,14
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45

جدول رقم (17-03) جدول حساب النتائج لسنة 2018-2019

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39925925946

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	Note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 028 088 599,60	740 364 499,78
Achats consommés		- 34 208 831,09	- 107 153 634,93
Services extérieures et autres consommations		- 229 503 237,08	- 190 364 452,62
II - Consommation de l'exercice		- 1 095 695 755,82	- 1 132 252 806,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 67 607 156,22	- 391 888 306,99
Charges de personnel		- 663 818 691,74	- 549 859 930,11
Impôts, taxes et versements assimilés		- 65 332 124,73	- 62 779 350,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35
Autres produits opérationnels		207 335 034,70	110 434 197,37
Autres charges opérationnelles		- 2 886 197,53	- 177 800,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 494 814 800,18	- 545 278 040,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 766 649,24	12 896 680,83
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 082 357 286,46	- 1 426 652 549,17
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 866 154,03
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 866 154,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 155 283 413,87	3 980 997 630,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 237 640 700,33	- 5 408 516 333,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 16 501 931,59	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام بعض المؤشرات والنسب

بعد عرض جميع القوائم المالية للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في المبحث السابق سوف نتطرق في هذا المبحث الى تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام بعض المؤشرات والنسب وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب متمثلة في تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية وتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية ثم تحليل جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية.

دراسة وتحليل توازنات المالية والنسب المالية

دراسة وتحليل توازنات المالية لتكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تكون الموارد الدائمة للمؤسسة كافية لتمويل الاصول الثابتة من جهة ومن جهة أخرى يجب ان تكون الاصول المتداولة عند تحويلها لسيولة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل وللتأكد من الوضعية المالية للمؤسسة نرجع إلى استخدام المؤشرات المالية (من نسب وتوازنات مالية)

رأسمال العامل الصافي (الدائم)

نستطيع حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين مختلفتين من أعلى الميزانية وذلك من خلال الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الغير الجارية ومن أسفل الميزانية من خلال الفرق بين الاصول الجارية والديون قصيرة الأجل (من اعلى الميزانية): رأسمال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية (من أسفل الميزانية): رأسمال العامل = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (18-03) حساب رأسمال العامل الصافي

البيان	2017	2018	2019
رأسمال العامل الصافي	-350602196.37	-124639958.23	-1285568310.17

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأسمال عامل صافي سالب خلال السنوات الثلاث 2017 2018 2019 وذلك راجع إلى ان الأموال الدائمة لم تكتفي لتغطية الأصول الغير تجارية للمؤسسة ومن جهة أخرى الأصول الجارية لا تكتفي لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا يبين أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان كما يوجد عدة أنواع من رأسمال العامل

1- حساب رأس المال العامل الخاص:

رأسمال العامل الخاص يعبر عن العلاقة الموجودة بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة

رأسمال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الأصول الثابتة

حساب رأسمال العامل الخاص

جدول رقم (19-03) حساب رأسمال العامل الخاص

2019	2018	2017	البيان
6291603474.00	6109551608.36	6330196714.99	الاموال الخاصة
10319772915.75	8971045369.69	8911897643.45	الاصول ثابتة
-4028169441.75	-2861493761.33	-2581700928.46	راسمال العامل الخاص

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث وذلك راجع

إلى ان الأموال الخاصة لم تكن كافية لتغطية وتمويل الاصول الثابتة للمؤسسة

2- رأسمال العامل الأجنبي:

يمثل الفرق بين مجموع الخصوم والأموال الخاصة رأسمال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

جدول رقم (20-03) حساب رأسمال العامل الاجنبي

2019	2018	2017	البيان
12081871056.29	10212932464.16	1092892644.86	مجموع الخصوم
-	-	-	-
6291603474.00	6109551608.36	6331096714.99	اموال الخاصة
5791267582.29	4103380855.8	3762695929.87	رأسمال العامل الاجنبي

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من الجدول هناك ارتفاع في رأسمال العامل الأجنبي من سنة 2017 الى سنة 2019 مما يدل على زيادة

الديون في المؤسسة واعتمادها على الديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها

3- حساب رأسمال العامل الإجمالي:

يمثل مجموع الأصول المتداولة

رأسمال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم (21-03) حساب رأسمال العامل الإجمالي

2019	2018	2017	البيان
1762098140.54	1241887094.47	1180995001.41	رأسمال العامل الإجمالي

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع رأسمال العامل الإجمالي من سنة إلى أخرى مما يدل على تغطية المؤسسة لجميع

أصولها المتداولة وكما تمتلك سيولة معتبرة

احتياج رأسمال العامل

احتياج رأسمال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية أو

التسبيقات البنكية)

جدول رقم (22-03) حساب احتياج رأسمال العامل

2019	2018	2017	البيان
1762098140.54	1241887094.47	1180995001.41	الأصول المتداولة
205677185.93	210549382.15	159679015.21	القيم الجاهزة
2742601131.85	2646451515.42	2231098732.09	خصوم جارية
00	00	00	سلفيات مصرفية
-1186180176.97	-1615113803.1	-1209782745.89	احتياج رأسمال العامل

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: نلاحظ أنه المؤسسة حقة احتجاج رأسمال العامل سالب خلال السنوات الثلاث 2017 2018

2019 مما يدل على ان المؤسسة في حالة جيدة وهي قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل الخزينة

الخزينة: تعبر عن العلاقة الموجودة بين القيم الجاهزة والسلفيات المصرفية

جدول رقم (23-03) حساب الخزينة

2019	2018	2017	البيان
205677185.93	210549382.15	159679015.21	القيم الجاهزة
00	00	00	سلفيات مصرفية
205677185.93	210549382.15	159679015.21	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ أن خريزة المؤسسة موجبة وارتفعت من سنة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة مما يدل على ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا راجع لتغطية رأسمال العامل لاحتياجات المؤسسة من جهة ومن جهة نلاحظ أن الخريزة موجبة لانعدام السلفات المصرفية في المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية والمرد وديات

الدراسة والتحليل بالنسب المالية

من أهم المؤشرات المالية المستخدمة والحكم على النتائج

جدول رقم (24-03) حساب نسب التوازن الهيكلي

البيان	2017	2018	2019
نسبة رأسمال العامل	29-%	10-%	73-%
نسبة التمويل الخاص	71.03%	68.10%	60.97%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة رأسمال العامل خلال السنوات الثلاثة سالبة مما يفسر بأن رأسمال العامل صافي لم يكن كافي لتغطية الأصول المتداولة للمؤسسة.

أما بالنسبة للتمويل الخاص فنلاحظ أنها خلال السنوات الثلاث تجاوزت 50% وهي نسبة جيدة نوعا مما يمكننا القول ان المؤسسة قادرة على تغطية اصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة

جدول رقم (25-03) حساب نسبة المديونية

البيان	2017	2018	2019
نسبة استقلالية المالية	5.58	5.51	3.9
نسبة قابلية التسديد	0.3	0.27	0.2

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: نلاحظ أنه نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من 1 مما يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة أكبر من ديونها ما يجعلها مستقلة في اتخاذ قراراتها اما بالنسبة لنسبة قابلية التسديد فنلاحظ انها خلال السنوات الثلاث كانت أصغر من 0,5 وتدل هذه النتائج على ان الوضعية المالية للمؤسسة جيدة ولها

القدرة على تسديد ديونها

جدول رقم (26-03) حساب نسب السيولة

البيان	2017	2018	2019
نسبة سيولة الاصول	0.11	0.12	0.14
نسبة سيولة العامة	0.77	0.85	0.58
نسبة سيولة الحالية	0.10	0.14	0.06

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة سيولة الأصول في ارتفاع مستمر وتمثلت 0.11 في سنة 2017 و0.12 في سنة 2018 و0.14 في سنة 2019 من مجموع أصول المؤسسة اما بالنسبة لي نسبة السيولة العامة فنلاحظ أنها خلال السنوات الثلاثة كانت أصغر من 1 مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل اما بالنسبة لنسبة السيولة الحالية خلال السنوات الثلاث أصغر من 0.2 مما يدل على أن القيم الجاهزة في المؤسسة غير كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل

جدول رقم (27-03) حساب نسب النشاط

البيان	2017	2018	2019
معدل دوران مج الاصول	0.37	0.37	0.32
معدل دوران الاصول متداولة	3.21	3.10	2.23
معدل دوران الاصول الثابتة	0.42	0.43	0.38

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول كانت ضعيفة

بحيث كانت متساوية خلال السنتين 2017 2018

وبعدها انخفضت في سنة 2019 وذلك راجع إلى انخفاض الأداء في المؤسسة اما بالنسبة لنسبة معدل دوران

الأصول المتداولة فنلاحظ أنها نسب متقاربة خلال السنتين 2017 2018

وبعدها انخفضت في سنة 2019 وذلك بسبب سوء تسيير المخزون في المؤسسة أما بالنسبة لنسبة معدل دوران

الأصول الثابتة فهي منخفضة خلال السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على ان الأداء التشغيلي للمؤسسة في

انخفاض بحيث يجب على المؤسسة استغلال كل اصولها بشكل جيد أو بيع جزء منها

جدول رقم (28-03) حساب نسب المرد وديات وأثر الرافعات

البيان	2017	2018	2019
نسبة مردودية المالية	-0.19	-0.22	-0.17
نسبة مردودية الاقتصادية	-0.12	-0.13	-0.09
أثر الرافعة المالية	-0.7	-0.09	-0.08
أثر الرافعة تشغيلية	0.88	0.87	0.85

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أنه كل من النسب ال مردودية المالية والاقتصادية سالبة ومعدومة طول فترة الدراسة وهذا دلالة على عدم كفاءة المسيرين في الادارة التكاليف ورقم الأعمال في المؤسسة نلاحظ ان أثر الرافعة المالية سالب خلال السنوات الثلاثة وذلك بسبب ارتفاع مصاريف المالية في المؤسسة وجوئها للاستدانة، اما بالنسبة لأثر الرافعة التشغيلية نلاحظ انها في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة وذلك راجع لانخفاض الأداء التشغيلي.

نقوم أولا بعرض جدول حساب النتائج للسنوات الثلاثة (2017 - 2018 - 2019) ثم تحليل النتائج المتحصل عليها

المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج (2017-2018-2019)

نقوم بتحليل جدول حسابات النتائج المتحصل عليها من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة تحليل رقم الأعمال

جدول رقم (29-03) حساب رقم الاعمال

البيان	2017	2018	2019
رقم الاعمال	3793544299.45	3857666752.48	3943181729.93

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل من خلال الجدول حساب النتائج نلاحظ أنه رقم أعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث وذلك راجع إلى زيادة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة

2- تحليل القيمة المضافة للاستغلال :

تعبّر عن الفرق بين إنتاج واستهلاك السنة المالية القيمة المضافة للاستغلال = انتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

جدول رقم (30-03) حساب القيمة المضافة

البيان	2017	2018	2019
القيمة المضافة	-117058439.33	-391888306.99	-67607156.22

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال سالبة وفي انخفاض واضح من سنة لأخرى وذلك راجع إلى نقص في المخزونات والمنتجات المصنعة وقيّد التصنيع

3- تحليل الفائض الإجمالي: يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال على الثروة المحققة للمؤسسة من خلال نشاطها الأساسي وهو عبارة عن القيمة المضافة مطروحا منها اعباء المستخدمين، والضرائب والرسوم المدفوعة

جدول رقم (31-03) حساب الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان	2017	2018	2019
فائض الاجمالي الاستغلال	-743977717.33	-1004527587.35	-796757972.69

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ أنه فائض الإجمالي للاستغلال سالب خلال السنوات الثلاثة وذلك راجع إلى ارتفاع اعباء المستخدمين، و الضرائب أو الرسوم المدفوعة.

4- تحليل نتيجة الاستغلال

تعتبر نتيجة الاستغلال عن النتائج التي حققتها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين منتجات الاستغلال ومصاريف الاستغلال.

جدول رقم (03-32) حساب نتيجة الاستغلال

البيان	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال	-1241989032.45	-1427518703.20	-108235728.46

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من الجدول حساب النتائج ان نتيجة الاستغلال في انخفاض خلال السنوات الثلاثة وذلك راجع لانخفاض

قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال

5- تحليل النتيجة الصافية للسنة المالية

النتيجة الصافية للسنة المالية هي عبارة عن جمع بين كل من نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروح منها الضرائب

وتكون نتيجة صافية للسنة المالية متساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية في حالة عدم قيام المؤسسة بالنشاط

ثانوي

جدول رقم (03-33) حساب النتيجة الصافية للسنة المالية

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	-1241989032.45	-1427518703.20	-108235728.46

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل:

من خلال جدول حساب النتائج نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية في انخفاض مستمر خلال السنوات

الثلاث 2017 2018 2019 وذلك راجع إلى انخفاض قيمة نتيجة الاستغلال.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز في ولاية عين تموشنت، بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج، وباستخدام أدوات التحليل المالي تبين لنا ضرورة تطبيق التحليل المالي داخل المؤسسة من أجل اتخاذ قرارات مناسبة ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل الى ان المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة ولم تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2017-2018-2019) ولديها عجز في تمويل استثماراتها من خلال الأموال الخاصة.

وفي الأخير نقول ان تطبيق التحليل المالي ضرورة حتمية لاتخاذ أفضل القرارات الممكنة في المؤسسة والتي من شأنها تحسين مردوديتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، فإن التحليل المالي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في عملية تقييم وتشخيص المؤسسة فهو يفسر الظواهر المختلفة في كل المجالات وإن استخدام أساليب التحليل المالي وتطبيقها يتطلب من المؤسسة توفير الكفاءات والخبرات في هذا الجانب حتى يتسنى لها الاستفادة منه وتحقيق غايتها .

لكن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لا يزال مهملا بالرغم من تطوره، كذا الاهداف التي يمكن ان يحققها وسبب هذا الاهمال راجع الى عوامل اقتصادية وثقافية ... الخ
كما ان بعض العوامل تتعلق بطبيعة التخطيط وسوء التسيير .

فالتحليل المالي يحتوي على اساليب جد متطورة بالإضافة الى اساليب تقليدية التي تفيد في تحليل وتقييم المركز المالي للمؤسسة خاصة فترة الاستغلال، اما الاساليب الحديثة فهي تفيد في تحديد الوضعية المستقبلية للمؤسسة.
لكن استخدام هذه الاساليب الحديثة يتطلب كفاءة عالية من المحلل المالي من اجل تحليل الامثل للبيانات والقوائم المالية حتى تكون جودة في المعلومة المالية لمستخدميها ويستفيد منها جميع الاطراف حتى يتسنى لها البقاء والاستمرارية.

1 - اختبار الفرضيات:

بناء على ما عرضناه في الجانب النظري والتطبيقي يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الاولى: تتمثل اهمية التحليل المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة. **صحيحة**

الفرضية الثانية: يعتبر التحليل المالي اداة مهمة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. **صحيحة**

الفرضية الثالثة: تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت على ادوات اخرى للحكم على الاداء المالي للمؤسسة مثل الموازنات التقديرية. **صحيحة**

فمن خلال الدراسة التطبيقية تم التأكد ان مديرية توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت تعتمد على ادوات التحليل المالي المعروفة أكاديميا، بل تعتمد على ادوات اخرى للحكم على الاداء المالي للمؤسسة مثل الموازنات التقديرية، وكذا متابعة وضعية الخزينة ولها انظمة معلوماتية خاصة.

2 - النتائج:

ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- التحليل المالي من أهم الوسائل لتشخيص وضعية المؤسسة لاتخاذ أنسب القرارات مستقبلا

- يسمح التحليل المالي عن الكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف و تحسينها

- رأسمال العامل الصافي سالب طول فترة الدراسة أي أن المؤسسة لا تملك هامش أمان

- تبين لنا من خلال دراستنا عدم كفاءة المسيرين في المؤسسة

- قدرة مؤسسة سونلغاز على تحقيق خزينة موجبة ذلك من خلال انتهاج سياسات تسمح لها بتحسين من وضعيتها
- تعتمد المؤسسة في تمويل استثماراتها على ديون طويلة و قصيرة أجل
- الاصول الثابتة في المؤسسة أكبر من أموالها الخاصة
- من خلال الدراسة بواسطة النسب المالية تبين لنا أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها و لها سيولة مالية معتبرة
- النسب المالية في المؤسسة تبسط على مسيرين تشخيص وضعية المالية للمؤسسة

3- التوصيات:

على ضوء ما تم سرده في اختيار الفرضيات من جهة والنتائج المتوصل اليها من جهة اخرى يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات واهمها:

- العمل على تحقيق رأسمال عامل صافي موجب حتى تتمكن من امتلاك هامش أمان معتبر
- أن تحاول المؤسسة تقليل و تقليص ديونها
- أن تحاول المؤسسة التوسع في نشاطها و تقديم خدمات أكبر لتحسين من أرباحها
- محاولة تمويل استثماراتها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة

4- افاق الدراسة:

هناك جوانب لم يتم التطرق اليها يمكن ان تكون كمواضيع لدراسات وأبحاث مستقبلية منها:

- مدى تأثير مصداقية المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي.
- فعالية التحليل المالي في المؤسسات الخدمائية.
- استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي (دراسة حالة لقطاع معين)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية الناشر والموزعون، الطبعة الأولى، 2008
2. حسني صادق. التحليل المالي، دراسة معاصرة وتطبيقاتها، مجدلاوي للنشر، عمان، 2000.
3. الحكيم كراجه وعلي رابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار الصفاء، 2000).
4. حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي، تقييم الأداء، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
5. زاهر عبد الرحيم، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الياقوت للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
6. زغيب مليكه، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2010. ديوان المطبوعات الجامعية.
7. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1996.
8. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الشعاع الفنية.
9. عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
10. عدنان تايه النعيمي وارشيد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، (عمان دار البازوري العلمية، 2008).
11. عطية محمد مطر، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، 1996، دار حنين للنشر، عمان، الأردن.
12. كتوش عاشور، المحاسبة العامة، 2011، ديوان المطبوعات الجامعية.
13. مبارك لسوس، التسيير المالي، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر.
14. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
15. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
16. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

17. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، 2006، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
18. ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج 1 (الجزائر: دار المحمدية العامة، 2001).
19. ناصر داداي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر. 1991.
20. نجيب أنطوان سامونا ومحمد عبد الوهاب العزاوي، المحاسبة الإدارية، اتخاذ القرار، 1997، الجامعة المستنصرية، بغداد.
21. نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.
22. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000.
23. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
24. وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، الأردن، دار عزيز للنشر، 1996.
25. وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
26. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، 2006.

المذكرات:

1. ايمان أنجرو، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
2. حاج قويدر قورين، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013.
3. مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010-2011.
4. ناجي بن يحي، دور الجودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

المجلات:

1. رافعة إبراهيم الحمداني، عمر غازي العبادي، أثر المعلومات المالية في حركة أسعار الأسهم بسوق عمان للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، عمان، الأردن، المجلد 3، العدد 7، 2007.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. K. Hamdi, **Diagnostic et redressement d enterprise**, édition Salam, Alger, 2002.
2. Pierre conso et Farouk Hemici, **Gestion Financière de L'entreprise**, 10^{eme} Édition, Edition Dunod, paris, 2002.
3. Yves –Alain Ach Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur** HACHETTE LIVRE. PARIS. FRANCE. 2004.

الملاحق

الملحق رقم (01) الميزانية 2017 الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.63297453709

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	0,00
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	2 796 456,44	7 061 523,26	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages)		524 587 217,68	53 387 410,76	471 199 806,92	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		9 544 045 232,20	4 072 387 149,24	5 471 658 082,96	0,00
Autres immobilisations corporelles		2 044 946 095,79	878 975 055,96	1 165 971 039,83	0,00
Immobilisations en cours		1 783 394 899,86		1 783 394 899,86	0,00
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non					

courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 919 443 715,85	5 007 546 072,40	8 911 897 643,45	0,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 029 949 485,21	37 955 859,16	991 993 626,05	0,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 248 779,16	1 349 138,23	9 899 640,93	0,00
Impôts		14 438 278,22		14 438 278,22	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		160 842 139,56	1 163 124,35	159 679 015,21	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		1 221 463 123,15	40 468 121,74	1 180 995 001,41	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		15 140 906 839,00	5 048 014 194,14	10 092 892 644,86	0,00

الملحق رقم (02) الميزانية 2017 خصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6375115742

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	0,00
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 243 609 534,83	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 330 196 714,99	0,00
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		118 853 528,42	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 112 245 203,67	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 231 098 732,09	0,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		348 068 735,90	0,00
Impôts		49 219 964,66	0,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 134 308 497,22	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 531 597 197,78	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		10 092 892 644,86	0,00

الملحق رقم (03) الميزانية 2018 الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6405555547

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	3 015 708,76	6 842 270,94	7 061 523,26
Constructions (Batiments et ouvrages)		524 587 217,68	63 799 783,59	460 787 434,09	471 199 806,92
Installations techniques, matériel et outillage		10 796 222 445,27	4 447 845 062,49	6 348 377 382,78	5 471 658 082,96
Autres immobilisations corporelles		1 775 203 206,61	993 764 205,38	781 439 001,23	1 165 971 039,83
Immobilisations en cours		1 360 986 990,03		1 360 986 990,03	1 783 394 899,86
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					

associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 479 470 129,91	5 508 424 760,22	8 971 045 369,69	8 911 897 643,45
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 018 866 941,28	25 799 731,67	993 067 209,61	991 993 626,05
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		12 374 157,61	1 349 138,23	11 025 019,38	9 899 640,93
Impôts		22 261 042,33		22 261 042,33	14 438 278,22
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		211 712 506,50	1 163 124,35	210 549 382,15	159 679 015,21
TOTAL ACTIF COURANT		1 270 199 088,72	28 311 994,25	1 241 887 094,47	1 180 995 001,41
TOTAL GENERAL ACTIF		15 749 669 218,63	5 536 736 754,47	10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

الملحق رقم (04) الميزانية 2018 الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.64052083343

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 022 964 428,20	6 243 609 534,83
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 109 551 608,36	6 330 196 714,99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		134 035 591,04	118 853 528,42
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 512 415 924,38	2 112 245 203,67
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 646 451 515,42	2 231 098 732,09
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		320 729 051,55	348 068 735,90
Impôts		27 864 758,02	49 219 964,66
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 108 335 528,81	1 134 308 497,22
Trésorerie passif		2,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 456 929 340,38	1 531 597 197,78
TOTAL GENERAL PASSIF		10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

الملحق رقم (05) الميزانية 2019 الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39591435203

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		13 098 519,20	3 306 973,06	9 791 546,14	6 842 270,94
Constructions (Batiments et ouvrages		547 506 538,40	83 054 300,73	464 452 237,67	460 787 434,09
Installations techniques, matériel et		11 869 736 967,56	4 855 079 811,39	7 014 657 156,17	6 348 377 382,78

outillage					
Autres immobilisations corporelles		1 842 567 159,25	1 078 171 703,43	764 395 455,82	781 439 001,23
Immobilisations en cours		2 053 864 229,33		2 053 864 229,33	1 360 986 990,03
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 339 385 704,36	6 019 612 788,61	10 319 772 915,75	8 971 045 369,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		10 934 441,00		10 934 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 483 052 718,19	23 384 798,98	1 459 667 919,21	993 067 209,61
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 967 258,76	1 349 138,23	2 618 120,53	11 025 019,38
Impôts		83 200 473,87		83 200 473,87	22 261 042,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		206 815 161,58	1 137 975,65	205 677 185,93	210 549 382,15
TOTAL ACTIF COURANT		1 787 970 053,40	25 871 912,86	1 762 098 140,54	1 241 887 094,47
TOTAL GENERAL ACTIF		18 127 355 757,76	6 045 484 701,47	12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

الملحق رقم (06) الميزانية 2019 الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39618055569

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 778 206,31	0,00
compte de liaison**		6 190 238 087,53	6 022 964 428,20
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 291 603 474,00	6 109 551 608,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		155 908 538,14	134 035 591,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 586 692 593,44	2 512 415 924,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 742 601 131,58	2 646 451 515,42
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 399 692 633,38	320 729 051,55
Impôts		35 682 285,07	27 864 758,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 612 291 532,26	1 108 335 528,81
Trésorerie passif		0,00	2,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 047 666 450,71	1 456 929 340,38
TOTAL GENERAL PASSIF		12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

الملحق رقم (07) جدول حسابات النتائج 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.644456018694

COMPTÉ DE RESULTAT PAR

NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		3 793 544 299,45	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 793 544 299,45	0,00
Achats consommés		- 2 946 378 465,60	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 964 224 273,18	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 3 910 602 738,78	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 117 058 439,33	0,00
Charges de personnel		- 563 686 388,03	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 63 232 889,97	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 743 977 717,33	0,00
Autres produits opérationnels		108 413 688,45	0,00
Autres charges opérationnelles		- 7 585 707,56	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 613 942 548,80	0,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 103 252,79	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 241 989 032,45	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 241 989 032,45	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 917 061 240,69	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 159 050 273,14	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 241 989 032,45	0,00
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 241 989 032,45	0,00

الملحق رقم (08) جدول حسابات النتائج 2018

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44342.6430787039

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		3 857 666 752,48	3 793 544 299,45
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 117 302 252,70	0,00
I - Production de l'exercice		740 364 499,78	3 793 544 299,45
Achats consommés		- 107 153 634,93	- 2 946 378 465,60
Services extérieures et autres consommations		- 190 364 452,62	- 964 224 273,18
Prestations reçues services		- 834 734 719,22	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 132 252 806,77	- 3 910 602 738,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 391 888 306,99	- 117 058 439,33
Charges de personnel		- 549 859 930,11	- 563 686 388,03
Impôts, taxes et versements assimilés		- 62 779 350,25	- 63 232 889,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 004 527 587,35	- 743 977 717,33
Autres produits opérationnels		110 434 197,37	108 413 688,45
Autres charges opérationnelles		- 177 800,00	- 7 585 707,56
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 545 278 040,02	- 613 942 548,80
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 896 680,83	15 103 252,79
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 426 652 549,17	- 1 241 989 032,45
Prestations reçues frais financiers		- 866 154,03	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 866 154,03	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 980 997 630,68	3 917 061 240,69
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 408 516 333,88	- 5 159 050 273,14
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45

الملحق رقم (09) جدول حسابات النتائج 2019

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 44367.39925925946

COMPTÉ DE RESULTAT PAR
NATURE

Définitif

	Note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 028 088 599,60	740 364 499,78
Achats consommés		- 34 208 831,09	- 107 153 634,93
Services extérieures et autres consommations		- 229 503 237,08	- 190 364 452,62
II - Consommation de l'exercice		- 1 095 695 755,82	- 1 132 252 806,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 67 607 156,22	- 391 888 306,99
Charges de personnel		- 663 818 691,74	- 549 859 930,11
Impôts, taxes et versements assimilés		- 65 332 124,73	- 62 779 350,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35
Autres produits opérationnels		207 335 034,70	110 434 197,37
Autres charges opérationnelles		- 2 886 197,53	- 1 177 800,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 494 814 800,18	- 545 278 040,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 766 649,24	12 896 680,83
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 082 357 286,46	- 1 426 652 549,17
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 866 154,03
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 866 154,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 155 283 413,87	3 980 997 630,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 237 640 700,33	- 5 408 516 333,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 16 501 931,59	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20